

الفصل الثاني المدخل في معاجم المصطلحيات في العربية

تعنى صناعة المعجم في أصولها وأدبياتها الحديثة بمعالجة موضوع المدخل، وهو الأمر الذي يتعلق في المقام الأوسع ببنيته أى معجم، وهما: البنية الكبرى (Macrostructure)، وهى التى تعالج مجموعة الأسس الحاكمة فى تنظيم المعلومات فى المعجم⁽¹⁾، أو ما يمكن أن نسميه بالهيكل العام الراسم لصورة معجم ما. والبنية الصغرى (Microstructure)، وهى التى تعالج ما يرد فى داخل المعجم - تحت مواده ومدخله - من معلومات متعددة، وما يمكن أن نترجمه بالتنظيم الداخلى⁽²⁾.

وسوف يعالج هذا الفصل طريقة معاجم المصطلحيات فى العربية بالبنيين الكبرى والصغرى، من حيث:

- 1- طبيعة المدخل ومحتواها.
- 2- ترتيب المدخل وتنسيقها، وفى جانب المعلومات الواردة تحت المدخل سيرجى البحث الحديث عن طرق شرح المعنى لفصل مستقل؛ نظرًا لأهميته الأساسية فى هذا المجال، مع عدم إهمال بقية عناصر التعليق على المعنى، ولا سيما فى جانب مدى الاستعمال.
- 3- كثافة المدخل، وعلاقتها بأداء الوظيفة، والغرض من معاجم المصطلحيات.
- 4- إن واحدًا من أهم ما يراد تحقيقه من معاجم المصطلحيات، هو تعريف مصطلحات العلوم، وضبطها، وتحديد كل تعريف بالعلم الذى يخصه؛ طلبًا للتمييز بين المصطلحات المختلفة من جانب، ولحسن إدراك طبائع العلوم - من خلال إدراك تعريفات مصطلحاتها - من جانب آخر. وفى ضوء ذلك سنعالج المسائل التالية، مع الإقرار بأن دراسة المدخل وما يرد تحتها وما يحكمها هو فى النهاية دراسة لبناء المعجم.

(1) انظر: Dictionary of Lexicography / 91-94.

(2) المرجع السابق.

أولاً: طبيعة المداخل ومحتواها في معاجم المصطلحيات في العربية:

لقد تحدث من بداية هذه الدراسة ومن عنوانها نوع المادة اللغوية التي ستعنى بها، ومن هنا فإن من الصحيح أن نقرر أن مجال هذه المعاجم هو أنها قامت لتفى بشرح مصطلحات العلوم (عامة) التي عرفتها مدونة العلوم العربية الإسلامية، سواء أكانت مما يمس العلوم الشرعية أو العلوم غير الشرعية (المعقولة)، فهي معاجم خاصة. ومن هنا فإن عددًا من السمات يظهر مميّزًا لها عن غيرها من المعاجم اللغوية العامة، منها أنه: "من الممكن أن تحقق المعاجم الخاصة صفة الشمول أو التغطية للمفردات أو المصطلحات المتعلقة بالعلوم التي تشرح ألفاظها وكلماتها".

ويتعاقب مع معيار طبيعة المعجم معيار آخر، ينضم إلى ما سبق؛ في سبيل تحديد قائمة المصطلحات المدونة في معجم ما، ذلك أن معاجم المصطلحيات تهدف إلى جمع ألفاظ علوم مختلفة؛ طلبًا لضبط مسألتها، عن طريق ضبط تعاريف مصطلحاتها المتنوعة؛ ذلك أن الألفاظ / أو المصطلحات هي الآلات المباشرة اللازمة قبل تحصيل مفردات المسائل وكلياتها، وهذا الهدف هو ما قامت معاجم المصطلحيات من أجل الوفاء والعناية به.

فهذه المعاجم ليست معاجم للغة العامة، وليست معاجم للغة علم بعينه، وإنما هي معاجم تعنى بألفاظ العلوم، مجموعة في نطاق واحد؛ مما يلزم أصحابها اللجوء إلى تقنيات، من شأنها الإعانة على الفصل بين المجالات المعرفية المختلفة، فيما سميناه سلفًا باسم (طرائق تحديد المجال)؛ منعًا لتداخل التعريفات عندما يكون المصطلح شركة ومتنازعًا بين أكثر من علم.

ونحن بهذا التقسيم لا نعرب؛ إذ إن من شائع التقسيمات في فرع التصنيف المعجمي المتعلق بالمضمون، تقسيم المعاجم إلى نوعين؛ هما: المعاجم العامة والمعاجم المتخصصة. وإن حكمنا معيار طبيعة اللغة المراد شرح ألفاظها مع معيار (اتساع المدى في استيعاب الموضوع) - أمكن تمييز معاجم المصطلحيات من غيرها؛ باعتبارها معاجم متخصصة عديدة⁽¹⁾.

وثمة زاوية أخرى للرؤية تدخلت في بناء معاجم المصطلحيات، واندرجها تحت قسم المعاجم المتخصصة أو معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، وهي زاوية تحكيم المحتوى اللغوي أو المضمون. والمقصود به محتوى المادة اللغوية الموجودة في مداخل المعجم أو مستويات هذه المادة، ومن هذا نجد معجمات المستوى اللغوي الواحد⁽²⁾، التي ينتمي إليها معاجم المصطلحيات، تلك التي تفرغت لشرح ألفاظ لغة العلوم، التي عرفها العرب بعد

(1) انظر: المعاجم عبر الثقافات: دراسات في المعجمية (التصنيف المعجمي) / 87.

(2) الاتجاهات الحديثة في صناعة العجمات / 96، وعنه في معاجم المصطلح الصوفي / 9، وانظر: المدخل إلى علم اللغة

(المجالات والاتجاهات) / 186.

الإسلام، وهو الأمر الذى نص عليه مجموع المؤلفين في مقدمات معاجم، حيث تراه عند الخوارزمى الذى يقول ص2: "دعتنى نفسى إلى تصنيف كتاب يكون جامعاً لمفاتيح العلوم، وأوائل الصناعات". وهو ما ظهر جلياً في عنوان معجم ابن هبة الله الذى سماه "الحدود والفروق"، أو حتى ذلك العنوان الذى ظهر على النسخة المخطوطة، وهو: "الحدود الطبية وغيرها".

والأمر نفسه تجده عند الجرجاني في مقدمة (التعريفات) الذى يقول فيها (ص19): "فهذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها"، وهو الأمر الذى يجب فهمه على التنوع والتعدد، من مراجعة عبارات تحديد العلم الذى ينتمى إليه المصطلح عند تعريفه فعلاً في بنية المعجم الداخلية (الصغرى).

وقد ظهر ذلك النص كذلك في مقدمة معجم (مقاليد العلوم في الحدود والرسوم) الذى يقول صاحبه (ص30): "ثم إن كتابى هذا المترجم بمقاليد العلوم في الحدود والرسوم جامع لمصطلحات أكثر الفنون". وهو ما نجده كذلك في مقدمة معجم ابن كمال باشا الذى يقول (ل2أ): "هذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم"، وقد تكفل معلومات تحديد مجال المصطلحات وانتمائها العلمى في داخل المعجم بإبراز هذا النص العام.

ومثل ذلك التحديد فعله المناوى في مقدمة معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف) الذى يقول فيها (ص25): "وسميته: بالتوقيف على مهمات التعاريف". والأمر نفسه واضح في مقدمة الكليات يقول المناوى (18): "وترجمت في هذا المجموع المنقول في المسموع والمعقول"، وهو يريد بهذين القسمين العلوم العربية الشرعية والعلوم العقلية الحكيمة، ومثل ذلك واضح في قول التهانوى في مقدمة (كشاف اصطلاحات الفنون) 1/1: "وقد كان يخلج في صدرى أو ان التحصيل أن أؤلف كتاباً وافياً لاصطلاحات جميع العلوم". وهو ما ينص عليه الأحمدي نكري في مقدمة دستور العلماء (ص / 2-3) بقوله: "إن هذا دستور العلماء جامع العلوم العقلية، حاوى الفروع والأصول النقلية... في تحقیقات اصطلاحات العلوم".

وينبغى أن يكون واضحاً أن وجود بعض الشروح أو التعريفات الفارسية في معاجم المصطلحيات - لم ينل من وصف هذه المعاجم بأنها عربية/ عربية، أى: عربية المداخل، وعربية الشروح التى تندرج تحنها. وما جاء في أحيان مشروحاً بالفارسية لا يرقى - على الإطلاق - إلى درجة يمكن أن يرد على الذهن معها إمكان تصنيف هذه المعاجم ضمن المعاجم ثنائية اللغة، وقد كان القصد من إيراد هذه الشروح أحياناً هو تحقيق التواصل مع المستخدم المسلم غير

العربي لسائناً؛ تقريباً لبعض التصورات، وتوضيحاً لبعض المفاهيم التي ربما يكون في إيرادها بالعربية فقط بعض الصعوبات التي تعيق عملية الإدراك.

ملخص القول يشير إلى أن هذه المعاجم تنتمي من وجهة نظر التصنيف المعجمي إلى المعاجم المتخصصة- على ما وضح من مقدماتها-، وعلى ما ظهر في عنوانات غير واحد منها؛ فقد ظهرت كلمات دالة على الاصطلاح في عناوين معاجم كل من ابن كمال باشا وسوربهاري والتهانوي والأحمد نكري، وظهرت كلمة العلوم في عناوين كل من الخوارزمي والأحمد نكري، وجاءت كلمات التعريفات ومرادفاتهما عند كل من ابن هبة الله والشريف الجرجاني وابن كمال باشا والمناوي.

وهي بهذا تعلن إعلاناً واضحاً انتماءها إلى مجال المعجمية المتخصصة، التي وضعت لأهداف علمية وتعليمية، يجملها إعانة طلاب العلوم المتخصصة في منظومة العلم عند العرب المسلمين على تحصيلها، الذي لا يتحقق - من وجهة نظر هذه المعاجم - من دون إدراك واضح وجلي لتعريفات مصطلحاتها وحدودها، ورسوماً على ما هو ثابت فيها.

ثانياً: العناية بالداخل وتنسيقها في معاجم المصطلحيات (2/أ) البنية الكبرى:

إن التصور النهائي واليسير لشكل المعجم - كما يدركه الدارسون في مجال صناعة المعجم - يمكن تقسيمه إلى قسمين؛ أولهما: الكلمات أو المصطلحات، وآخرهما: ما يأتي تحت هذه الكلمات من معلومات متنوعة، تتضمن الشروح والتعريفات لضبط ومعلومات البنية إلى غير ذلك (1).

وإذا ما تابعنا شرح هارتمان لمفهوم الترتيب الخارجي (الأكبر) - فسوف نجده يتضمن حديثاً عن واجهة المعجم (Front matter)، وعن ملاحقه (Back matter)، وعن بنيته الداخلية (Middle matter) (2)، وقد عالجتنا مقدمات معاجم المصطلحيات وملاحقها وما حققته، في ضوء ما يقرره علماء المعجمية المحدثون في الفصل السابق.

وسوف نفرغ في هذا المقام للحديث عن ترتيب مداخل هذه المعاجم (موضوع الدراسة). وقد ظهر في حديثنا السابق أن أصحابها قسموها إلى قسمين، هما:

(1) انظر: Dictionary of Lexicography ، outside matter/ p 92

(2) المرجع السابق.

الأول: قسم رتب فيه أصحاب هذه المعاجم، معاجمهم وفق مدرسة الترتيب الموضوعي (العلمي) الاصطلاحي، بما جاء تحتها من اتجاهين، ظهر لهما تمثيل في معاجم المصطلحيات، وهذان الاتجاهان هما: اتجاه الترتيب الموضوعي (العلمي) الاصطلاحي المصنف. واتجاه الترتيب الموضوعي (العلمي) الاصطلاحي غير المصنف.

الثاني: قسم رتب فيه أصحاب هذه المعاجم معاجمهم وفق الترتيب الأشهر - في تاريخ التأليف المعجمي عند العرب وفي المعجمية العالمية - وهو مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي. وقد توزعت معاجم المصطلحيات في العربية على اتجاهين، هما: اتجاه الترتيب الهجائي الألفبائي التقليدي الجذري، المعتمد على التجريد، والرد إلى الأصول، واتجاه الترتيب الهجائي الألفبائي النهائي غير التجريدي.

ولا شك أن هذين الاتجاهين قديمان في مسيرة التأليف عند العرب، حيث بدا القسم الأول امتداداً - من بعض الوجوه - لما عرف في تراث المعجمية العربية تحت اسم معاجم المعاني، أو معاجم الموضوعات، سواء خلصت لجمع موضوعات متنوعة بين دفتي المعجم، أو خلص كل معجم لمعالجة ألفاظ موضوع واحد، فيما يعرف بالرسائل اللغوية الصغيرة، أو المعاجم الأحادية الموضوع (1).

كما عرفت المعجمية العربية القسم الثاني منذ فترة باكراً جداً، عندما التفت أبو عمرو الشيباني في معجمه الجيم إلى الترتيب الألفبائي التقليدي، وجعله التركيب الأكبر، ثم تطور هذا المنهج ليشمل ترتيب الألفاظ داخلياً كذلك على يد أبي عبيد الهروي صاحب الغريبين، ثم على يد الزمخشري صاحب أساس البلاغة (2)، هذا فيما يتعلق بالاتجاه الجذري، أو الذي يقوم على التجريد. أما الاتجاه الثاني في هذا القسم الذي رتب الألفاظ وفق شكلها النهائي - فقد عرف كذلك قديماً في إطار المعجمية العامة على يد أبي هلال العسكري 400هـ صاحب معجم أسماء بقايا الأشياء أو التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، وعلى يد ابن أبيك الصفدي 764هـ في معجمه غوامض الصحاح (3).

(1) انظر فصول في فقه العربية / 227، وما بعدها، ومعاجم الموضوعات / 5 وما بعدها.

(2) كما ظهرت طريقة الترتيب وفق أواخر الكلمات على يد الفارابي والجوهري في معجميهما: ديوان الأدب والصحاح. انظر: المعجم العربي نشأته وتطوره / 282.

(3) انظر: المعجم العربي (بحوث في المادة والمنهج والتطبيق) / 119.

والعودة إلى قوائم أبواب المصطلحيات المرتبة وفق ترتيب العلوم، تؤكد أن اختيار طريقة الترتيب تلك راعت معيار المحتوى أو المضمون. وهذا الترتيب الخارجى له وجهته فى المصطلحية الحديثة ولا سيما أنه "علم يبحث فى العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التى تعبر عنها"⁽¹⁾، وهذا الترتيب يظهر عناية- ولا شك- بهذه العلاقة بين المفاهيم العلمية، فى إطار الأبواب والفصول التى ترد فيها المصطلحات؛ ذلك أن تجميع المصطلحات فى حيز واحد، تحكمه دلالة واحد موسعة، يشكلها عنوان الباب أو الفصل، ويرعاها عنوان العلم، فيما سُمى سلفاً باسم (تحديد المجال المعرفى)- يعين على أمور مهمة جداً فى مجال لغة الاصطلاح، وهى:

أ- ترابط المصطلحات المتداخلة التى بينها وبين بعضها الآخر فوارق دقيقة، تتضح بالتجميع فى حيز واحد.

ب- تكامل التصورات للموضوعات المعرفية التى تعالجها أبواب علم ما وفصوله.

ج- التماسك الكلى لمصطلحية كل علم.

وهذه الميزات هى ما سوف تغيب عن بنية معاجم المصطلحيات التى رتبت ألفاظها وفق المنهج الألفبائى، مما اضطر أصحابها إلى إجراءات وآليات للتغلب على غيابها، تمثلت فى تطبيق آلية الإحالات، أو الحوالات الأمامية والإرجاعية والمزدوجة، على ما ظهر فى الحديث عن مناهجها، ومع الإقرار بقيمة الترتيب الخارجى تبعاً لموضوعات العلوم، فإن ذلك لا يعنى- مطلقاً- أنه لا توجد فوارق أو اختلافات بين معاجم المصطلحيات الموضوعية فى ترتيبها لمداخلها خارجياً، وهذه الفوارق أو الاختلافات راجعة إلى الفلسفة التى تبناها أصحاب هذه المعاجم فى بناء معاجمهم، وحكمت مناهجهم؛ ما بين رعاية لمبدأ العلم النافع أو المعيار الأخلاقى، ورعاية للأساس الإبستمولوجى / المعرفى، الذى يراعى تقسيم العلوم بحسب الملكات المتخلفة للعقل من نظر وعمل⁽²⁾.

فثمة من بنى معجمه موضوعياً وعلمياً، وحكم ترتيبه للعلوم المنهج الأخلاقى / القيمى، ويمكن أن نعد الخوارزمى رائداً فى هذا الاتجاه، حيث كان "الأساس الذى يقوم عليه تصنيف

(1) المصطلحية/ 16.

(2) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 68.

الخوارزمي هنا... يقوم على أساس أخلاقي قيمي، كما يتضح ذلك من مجمل الكتاب، وكما يظهر المؤلف الذي يقول: "الحمد لله العلي العظيم القادر الحكيم، الذي فضل الإنسان على سائر الخلق، بما خصه من مزية التمييز والنطق، وجعل مقادير عبادته في الأخطار، والقيم على حظوظهم من العلوم والحكم" (1). فالعلم هنا هو الذي يحدد قيمة المرء على ما يرى المصنف.

وعلى الرغم من وجهة الالتفات إلى معيار النفع، الذي دفع الدكتور أحمد عبد الحلیم عطية وغيره إلى ضم مفاتيح العلوم إلى المنهج الأخلاقي القيمي؛ اعتماداً على ما بدا في مقدمة الكتاب من أن العلم قائد إلى تحقيق الفضيلة في أنفس محصليه - فإننا يمكن أن نلاحظ هذه الغاية عند كثيرين ممن كتبوا في المعجم العربي، باعتبار تحصيل الفضيلة غاية أخلاقية كامنة في بناء الحضارة العربية الإسلامية، ومن هنا فإن في تقسيم العلوم على قسمين؛ أحدهما: للعلوم الشرعية والعربية، وثانيهما: للعلوم الحكمية والأعجمية - يحمل أثاراً من المنهج الإستمولوجي / المعرفي كذلك.

ومثل ذلك المنحى يمكن تطبيقه على معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المنشور منسوباً للسيوطي، وإن لم يقسم على قسمين كما جاء في سابقه مفاتيح العلوم، حيث افتتح المعجم بمصطلحات علوم التفسير والحديث والفقه وأصول الفقه وأصول الكلام والجدل والنحو والصرف والمعاني والبيان والعروض، وهى ذات العلوم التي وردت تحت المقالة الأولى عند الخوارزمي، الذي خصصها للعلوم الشرعية وما يلحقها من العلوم العربية.

ثم جاءت مصطلحات علوم المنطق والحكمة (الفلسفة) والهيئة (الفلك) والهندسة والحساب والاستيفاء (ميزانية الدولة) والموسيقى والنجوم والطب.

وهو ما يمكن ملاحظته كذلك في معجم الحدود والفروق لابن هبة الله، حيث احتوى على عدد من مصطلحات العلوم العربية كالنحو، وأعجمية كالطب، وإن غلبت مصطلحات علوم العجم على محتويات المعجم.

وربما نلمح تداخلاً لهذه المناهج مجتمعة في عمل السيوطي (إتمام الدراية لقراء النفاية)، حيث جمع فيه الحديث عن مصطلحات أربعة عشر علماً، معتمداً في ترتيبها على مقولة النفع المترتب عليها، وهو صلب النظرة في المنهج الأخلاقي / الأكسيولوجي، وفي الوقت نفسه نجد إشارات

(1) انظر: تصنيف العلوم عند العرب / 120، وانظر: مفاتيح العلوم / 2.

إلى المحمود والمذموم من هذه العلوم، وهو الأمر الذى يعلى من شأنه المنهج الأنطولوجى/ الوجودى، كما يتضح فى يسر من خلال ترتيب هذه العلوم أن ثمة روحاً للمنهج المعرفى/ الإيستمولوجى تطل برأسها من وراء هذا الترتيب، حيث ابتداءً السيوطى حديثه عن العلوم وفق الترتيب التالى:

أصول الدين وعلم التفسير والحديث وأصول الفقه والفرائض والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والتشريع والطب.

وفى هذا الترتيب تتضح مقولة الشرف والفضيلة، فى ابتدائه بما يقود إلى معرفة الله سبحانه، كما تتضح مقولة المعرفة فى تقسيمه للعلوم إلى نظرية وعملية، وتظهر كذلك مقولة العلوم الممدوحة والمذمومة.

هذا فيما يتعلق بمجموعة المعاجم التى رتبت مداخلها خارجياً وفق المنهج الموضوعى، الذى جمع المصطلحات المتقاربة والمتشابهة والمتداخلة تحت العلم الذى يضمها، وتعطيه كيانه، وتشكل هيكله.

أما المجموعة الأخرى من معاجم المصطلحيات، والتي رتبت مصطلحاتها وفق المنهج الألفبائى، الذى كتب له الشيوخ والانتشار- فقد أمكن توزيعها إلى اتجاهين، هما:

الأول: اتجاه رتبت مداخله ترتيباً هجائياً ألفبائياً جذرياً، يراعى الجذور الأصلية للمصطلحات، حيث راعى أصحاب ذلك الاتجاه- كما تمثل فى (كشاف اصطلاحات الفنون)- مع الحرف الأول الأصل الأخير فى واحد من أشكال المزج بين اتجاهين شهيرين فى المعجمية الألفبائية العربية، أخذ من مدرسة الجيم الترتيب الخارجى وفق الحرف الأول، ثم مرتباً الألفاظ تحت هذا الحرف الأول وفق الحرف الأخير المأخوذ من مدرسة القافية المعجمية.

الثانية: اتجاه رتبت مداخله ترتيباً هجائياً ألفبائياً كذلك، ولكن من غير رعاية لمبدأ الرد إلى الجذور، وإنما رتبت وفق شكلها النهائى المستعمل فى بنية اللغة الاصطلاحية، ومن مثل هذا الاتجاه غالب معاجم المصطلحيات، من مثل (التعريفات) للسيد الجرجانى، و (التوقيف على مهمات التعاريف)، و (الكليات) لأبى البقاء الكفوى، و (جامع العلوم أو دستور العلماء) للأحمد نكرى.

هذان هما النوعان اللذان رتبت المصطلحات في معاجم المصطلحيات في العربية ترتيباً خارجياً وفقهما، وهو ما يسميه دارسوا المعجمية باسم الترتيب الأكبر (The macrostructure)، الذى يعد شرطاً لوجود المعجم، وبدونه يفقد العمل قيمته المرجعية، ولا يوجد معجم عربي أو أجنبي - قديم أو حديث - قد أهمل هذا النوع من الترتيب" (1).

وإذا ما نظرنا إلى البنية الكبرى أو الترتيب الأكبر على أنه مجموعة "القواعد والقوانين التى تحكم تنظيم المعلومات فى المعجم، بحيث تمكن المستعمل من تحديد موقع المعلومة فى المعجم" على ما يقرره هارتمان (2) فى تعريفه لهذا المصطلح - فإنه بالإمكان أن نقرر أن الطريقتين اللذين عرفتهما معاجم المصطلحيات، وهما الترتيب الموضوعى والترتيب الألفبائى - هما الطريقتان المألوفان فى بناء المعاجم العربية أيّاً ما كان نوعها.

ومن هنا أمكن القول إن المعجمية الاصطلاحية لم تخصم منهجية الترتيب التى اتبعتها المعاجم اللغوية العامة.

ومثلما تشير المعجمية إلى شيوع المنهج الألفبائى فى المعجمية الغربية - على حد تعبير هارتمان - (3)، عندما يقول:

(The most common format in western dictionaries the alphabetical wordlist).
فإن هذا هو ما حدث مع معاجم المصطلحيات فى العربية، حيث مال أصحابها فى الغالب إلى هذه الطريقة، وإن لم تنف هذه الطريقة الطرق الأخرى، التى تأتى فى مقدمتها المفهومية أو الموضوعية، وهو ذات المعنى الذى يقرره هارتمان (4)، عندما يقول على سبيل الاستطراد:

(Although there are other way of ordering the head words e.g. thematically).
وإذا ما راعينا معيار التيسير على المستعمل، وهو واحد من أشهر المعايير المراعاة فى تقويم المعاجم ونقدها - يمكن أن نقرر أن اختيار طريقة الترتيب الألفبائى النهائى من قبل أصحاب المعاجم، التى طبقتها فى ترتيب المصطلحات، كان معللاً بإرادة تحقيق التيسير على المتعاملين مع هذه النوعية من المعاجم.

(1) صناعة المعجم الحديث / 98.

(2) انظر: المعجم العربى الأساسى (دراسة وصفية نقدية) / 32.

(3) Dictionary of Lexicography (macrostructure) p 91.

(4) Dictionary of Lexicography p 91.

وقد نادى بتطبيق هذه الطريقة من المعاصرين الدكتور تمام حسان، عندما قال: "وأحب أن أدعو هنا إلى جعل كل كلمة مدخلاً خاصاً بنفسها، ومن شأن ذلك أن نضع الأمور في صورتها السهلة بالنسبة لطلاب المعجم، فلا يحتم عليهم أن يصلوا إلى الكلمة من خلال أصلها المجرد"⁽¹⁾، ولعل سبباً آخر يضاف إلى إرادة تحقيق السهولة والتيسير هو الذى دفع غالب أصحاب معاجم المصطلحات المتأخرين إلى تبني طريقة الترتيب الألفبائي النهائى، ربما صح أن نسميه باسم المصطلحات الأعجمية؛ ذلك أن كثيراً من مصطلحات قسم كبير من العلوم التى عرفتها الحضارة العربية الإسلامية كان منحدرًا إليها من الأمم الأخرى، فيما سمي عند غير واحد باسم علوم العجم أو علوم اليونان، وخروجًا من أزمة البحث عن جذور هذه المصطلحات الأعجمية- ركن أصحاب هذه المعاجم إلى ترتيب المصطلحات جميعًا وفق منظورها المستخدم فى بنيات هذه العلوم.

وهذا الذى حدث فى هذه الطريقة أقرب ما يكون إلى اعتبار الجذوع (stems) معيارًا فى الترتيب، وهو التقسيم المقابل لطريقة اعتبار الجذور فى الطريقة التجريدية⁽²⁾.

وما ينشأ عادة جراء تبني ترتيب المصطلحات وفق هذه الطريقة غير الجزرية؛ من تشتت لعائلات الجذور المنحدرة من أصل واحد، وتوزعها على مواطن متباعدة- يغلب على أصحاب هذه المعاجم، عن طريق تبني منهج الإحالات أو الحوالات.

كما تغلب أصحاب هذه المعاجم على ما يمكن أن ينشأ من الخلط أو التداخل المفهومى الناشئ بسبب من وجود مصطلحات (على مستوى الشكل)، مستخدمة بمعان مختلفة فى أكثر من علم، عن طريق النص على العلم الذى يتضمن المعنى الخاص، فإذا كان مصطلح "الشعر" بهذا الرسم مستعملًا فى علم المنطق، وفى علم الشعر والعروض- لزم إيجاد آلية تمنع من خلط مفهوميين، تبعًا لاستخدامه فى العلمين، وهو ما أدركه أصحاب هذه المعاجم التى رتب مصطلحاتها وفق المنهج الألفبائى، حيث نص الجرجانى مثلاً- عند كل مرة يشرحه فيها- على المجال المعرفى الذى يرد فيه، فقال: (الشعر فى اصطلاح المنطقيين) (ص167)، ثم قال: (الشعر فى الاصطلاح)، هكذا بالإطلاق قاصدًا علم الشعر (ص167).

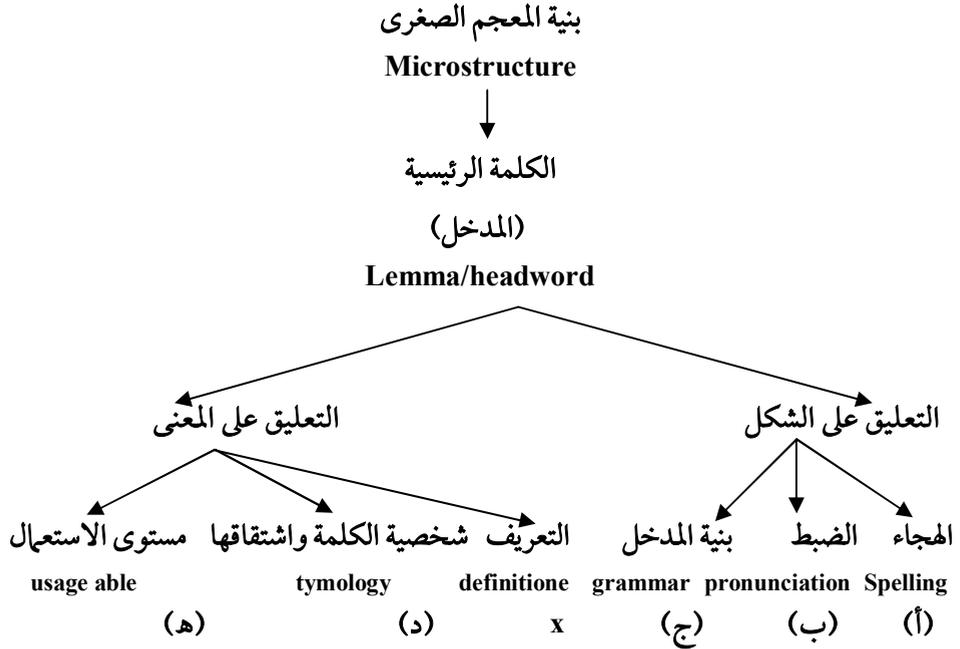
(1) الأصول للدكتور تمام حسان/ 287.

(2) الجذع (stem): كلمة لها دلالة واضحة مستقلة، والجذر (root) أصل الكلمة، الذى يحمل نواة المعنى المجرد من أى شىء، وليس له معنى إلا بمعالجته، غير أنه لا يمكن بحال أن نسمى هذه الطائفة من المعاجم المصطلحية التى اتبعت

هذا الترتيب بمعاجم جذوع، انظر: 131 (stem) 120 (root) Dictionary of Lexicography

(2/ب) البنية الصغرى (الترتيب الداخلى):

تعرف البنية الصغرى، أو ما يطلق عليه في الإنجليزية (microstructure) بأنها مجموع ما يمثل معلومات تحت الكلمات في معجم ما، أو هي: تنظيم ما يتعلق بشكل (form) الكلمة ومعناها (meaning) بشكل عام، مع ضرورة الالتفات إلى ما يمكن أن يرد تحتها من تفاصيل، ويرسمها هارتمان ملخصاً تصورهما في الشكل التالي:



رسم توضيحي لما يتضمنه مفهوم البنية الصغرى للمعجم

من هارتمان 94, Dictionary of Lexicography

وسوف يتوقف البحث في هذا الفصل عند التنظيم أو التصميم الشكلى للمعلومات، وكيفية تعامل معاجم المصطلحيات مع ما تحت المدخل، مع أفراد طرق شرح المعنى، التى تدرج عادة تحت مسألة (التعريف) فى التعليق على المعنى إلى فصل مستقل لأهميته.

وهذا الذى ترجمناه عن هارتمان معروف فى الدرس المعجمى العربى الحديث، ويمثل مبادئ مستقرة لما ينبغى أن يندرج تحت المدخل، مما هو من صميم مفهوم البنية الصغرى، وهو ما يجمله الدكتور محمود فهمى حجازى فى حقبة متقدمة نسبياً من عمر الكتابات المعاصرة حول صناعة المعجم فى مقاله عن (الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات)، يقول: "إن المعجم يقدم معلومات لغوية من هجاء الكلمة... ويقدم المعجم تأصيلاً للكلمة؛ لبيان الأصل والصيغة التى

اشتقت منها، ويقدم معلومات صرفية أساسية عن الكلمة ونوعها، وتصريفاتها، ويقدم معلومات نحوية أساسية⁽¹⁾، وكل ذلك وارد تحت القسم المتعلق بالتعليق على ما يخص شكل المداخل.

كما لمس الدكتور حجازي ما يتعلق بالتعليق على المعنى فقرر وجوب الحديث عن "بيان الدلالات، وأنه لا بد من التمييز بين الدلالات المختلفة، مع بيان مستوى كل دلالة؛ تفريقاً بين ما هو عام أو خاص منها، ولا بد من الإفادة من الشواهد لبيان الدلالات"⁽²⁾.

كما يجمل الدكتور تمام حسان المعلومات التي يرى وجوب ورودها قائلاً: "نحن نتوقع أن نتعلم من المعجم أموراً خاصة بالكلمة المرادة، ويمكن تلخيص هذه الأمور فيما يأتي:

1- الهجاء.

2- النطق.

3- التحديد الجرامايطي (الصرفي).

4- الشرح"⁽³⁾.

ثم جاء المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر فأكد هذه المبادئ، وأجمل هذه المعلومات، اعتماداً على مراجع غربية قائلاً: "تأتي المعلومات الصرفية بعد كلمة المدخل مباشرة، ثم يتم عرض الدلالات في ثلاث مجموعات تتوالى على النحو التالي: المعاني العامة، ثم المعاني الخاصة أو الاصطلاحية، ثم معاني التعبيرات السياقية... على أن يراعى في تسلسل المعاني الضبط والدقة"⁽⁴⁾.

وقد مر بنا أن شيئاً من هذا الترتيب كان قد تحقق في معاجم المصطلحيات العربية في أثناء الحديث عن مناهج هذه المعاجم.

وسوف نوزع الحديث عن معلومات ما تحت المداخل في هذه المعاجم على ما يلي:

(2/ب/1) معلومات التعليق على الشكل، مما يرد تحت المداخل في معاجم المصطلحيات في العربية، وسوف نعرض لعناية أصحاب هذه المعاجم من خلال المسائل التالية:

(1) الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96، وقد كان أسبق المعاصرين هو المرحوم الدكتور محمد

أحمد أبو الفرج، في كتابه المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث (1966م)، ص40 وما بعدها.

(2) الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

(3) الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

(4) الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

(2/ب-1-أ) المعلومات الصوتية.

(2/ب-1-ب) المعلومات الصرفية.

(2/ب-1-ج) المعلومات النحوية.

(2/ب-1-د) معلومات الضبط والهجاء والنطق.

وسوف نكتفى بعدد من الأمثلة مصنفة على الأنواع؛ لبيان ما يمكن استثماره في المعجمات العربية المعاصرة في هذا المجال، ويكون نابغاً من تاريخ المعجمية العربية، وقد مر بنا عرض هذه المعلومات مفردة في أثناء الحديث عن مناهج هذه المعاجم في الباب السابق. ولا سيما ما يتعلق منها بالضبط والهجاء والمعلومات الصرفية، ونحو ذلك.

[2/ب (1-أ)] المعلومات الصوتية فيما تحت المداخل:

وتتمثل أهمية المعلومات الصوتية في أنها تقوم بعبء بيان كثير من المسائل المتعلقة بشكله المصطلح نهائياً، مما يسهم في إضاءة أصوله، وما حدث فيه من تغييرات حتى استقر على شكله النهائي الذي ظهر عليه.

وقد كان للتوسع الذي اتسمت به المعاجم المصطلحية، من حيث تعدد أنواع المصطلحات الواردة فيها- أثره في ظهور العناية بعدد كبير من المعلومات الصوتية، لم تكن مقصودة لذاتها، وإنما هدف من ورائها إلى بيان أصول هذه المصطلحات التي ذكرت في أثناء بيان أصول هذه المعلومات.

وقد كانت المعلومات الدائرة حول الإبدال والمماثلة الصوتية- من أكثر المعلومات الصوتية دوراً فيما تحت المداخل، وقد كانت توظف غالباً للكشف عن كيفية ظهور المصطلح، وتكون بنيتة. وإن كان ذلك لا ينفى وجود معلومات صوتية أخرى كثيرة تعكس قدرًا صالحًا من الإحساس بقيمة هذا النوع من المعلومات في أثناء شرح المصطلحات.

ومن أمثلة حديث هذه المعاجم في معلومات ما تحت المداخل عن المعلومات الصوتية- ما جاء عن الإبدال، من مثل إدراك كثير منهم لعلاقات التقارب بين أصوات المخارج المتحددة أو المتقاربة. وقد ظهرت هذه المعلومات من بدايات التأليف في معاجم المصطلحيات، من مثل ما يرويهِ الخوارزمي في مفاتيح العلوم (ص100) من قوله: "الملوكية والملوخية: بقلة تشبه الخطمي". ويرجع الاختلاف في التسميتان إلى صوتي الكاف والحاء، وهما من مخرج واحد هو الطباق، وهما متحدان في كل شيء، باستثناء الشدة في الأول والاحتكاك في الثاني، وهو ما سوغ تبادلها.

ومثل ذلك تراه في قوله: "الترياق... ويقال له بالعربية أيضًا الدرياق". وصوتا التاء والبدال متناظران في الهمس والجهر، متحدان في المخرج وبقية السات.

ومن شواهد ذلك عند المناوى في (التوقيف على مهمات التعاريف قوله (ص 91): "الأمد والأبد متقاربان"؛ وذلك أن الميم والباء متحدا المخرج، ومتقاربان في كثير من سماتهما وخصائصهما.

ويقول الكفوى في (الكليات/ 313): "التحرى، أصله: التحرر"، وهذا التحول كثير في أبنية العربية؛ سببه المذكور الصحيح هو كراهة توالي الأمثال، فيتخلص منها بتغيير آخر الرائين ياءً، ولها نظائر في مثل: يملل ويملى، ويتسنن ويتسنى، وغيرهما.

ويقول (544): "كل صاد وقع قبل الدال يجوز أن تشمها رائحة الزاي إذا تحركت، وأن تقلبها زايًا سكنت، مثل قصد". فهذه معلومات من الصميم في الدرس الصوتي الفونولوجي، قائم على ملاحظة قانون المماثلة الصوتية، ربما أسهم في استيضاح نطق بعض الكلمات الواردة بالمعاجم المختصة.

ومن الأمثلة كذلك ما أورده الأحمدي نكري في سياق بيان أصل (الآل)، حيث قال: إن الهمزة الثانية أصلها هاء؛ مستعيناً على إثبات أصالة الهاء بقرينة صرفية معتمدة، هي التصغير، يقول (ص 147): "الآل: أصله أهل؛ بدليل أهيل؛ لأن التصغير محك الألفاظ يعرف بها جواهر حروفها وأغراضها؛ أى: أصولها وزوائدها، سواء أكانت مبدلة من الحروف الأصلية أو لا، فأبدل الهاء بالألف؛ لقرب المخرج، ثم أبدلت الهمزة الثانية بالألف على قانون آمن". ولعله اتضح من هذا النص الذى طال نسبياً أن شيئاً من تعاقب التطور (في الجانب الصوتي) كان مسئولاً عن صيرورة أهل إلى آل.

ومع الإقرار بقيمة المعلومات الصوتية عموماً، وهو ما سبق الالتفات إليه في سياق آخر، يقول: "للمعلومات الصوتية التى ترد تحت المداخل أهميتها في بيان أمور كثيرة من شأنها- في مجالنا هذا- أن تفسر كيف تطورت اللفظة، حتى وصلت إلينا مصطلحاً" (1)- فإن ندرتها هنا راجع إلى ما قرناه من تأخر طلب هذه الوظيفة في قائمة الوظائف، المطلوب من معاجم المصطلحيات الوفاء بها (2).

(1) تراث المعاجم الفقهية في العربية، ص 207.

(2) انظر أمثلة أخرى لأثر المعلومات الصوتية في بيان أصول بعض المصطلحات: مفاتيح العلوم/ 23 (أيس/ ليس) بعد سقوط الهمزة، وانظر: التوقيف (الداية)/ 139 (بغية بالضم والكسر)، وهو تبادل بينها لقرب سماتها. وانظر: كشف اصطلاحات الفنون 1/74 (أصل الآن)، ودستور العلماء/ 471 (السنة: أصل التاء دال بدليل التصغير/ إدغام بسبب اتحاد المخرج الصوتي).

وقد لوحظ قلة المعلومات الصوتية في معاجم المصطلحيات، ولعل سر ذلك راجع إلى تأخر الحاجة إلى معرفة ما أصاب الكلمات من تغيير في مسيرتها من اللغة إلى الاصطلاح، في قائمة الوظائف المعجمية التي يطلبها مستعمل هذه المعاجم، وهو مستعمل نوعى بشكل ظاهر، لا يعينه في الغالب معرفة التغييرات الصوتية التي أحاطت بالكلمات التي تحولت إلى مصطلحات، وإنما يعينه الإحاطة بوظائف أخرى تتقدم على المعلومات الصوتية.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن معاجم المصطلحيات - مع اتفاقها جميعاً في قلة العناية بالمعلومات الصوتية؛ لتصور عدم الحاجة إليها من قبل مستعمليها - متفاوتة في العناية بها، فعلى حين تكاد تخلو معاجم بكاملها من الإشارة إلى نوع المعلومات الصوتية، وهى ما يمكن أن نسميها بمعاجم المصطلحيات المختصرة كمفاتيح العلوم، للخوارزمي، والتعريفات للجرجاني، ومقاليد العلوم المنسوب للسيوطي - فإن غيرها من المعاجم الاصطلاحية ذات الصيغة الموسوعية اعتنت في أحيان قليلة بإيراد بعض المعلومات الصرفية، ولا سيما في الكليات للكفوى، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ودستور العلماء للأحمد نكري.

ومسألة الصيغة الموسوعية لمعاجم المصطلحيات المذكورة قديمة، أشار إليها أحمد زكى - رحمه الله -، عندما قال: في كتابه (موسوعات العلوم العربية) (بولاق سنة 1308 هـ مصورة، المركز العربى للبحث والنشر بالقاهرة، سنة 1983م، ص 33) في سياق التعريف بالكليات للكفوى: "ولا يصح أن ننسى كتاب كليات أبى البقاء الذى يدخل في شرح الألفاظ المصطلح عليها في جميع الفنون والعلوم بأوفى شرح، وأكمل بيان، ويستطرد في أثناء ذلك إلى ذكر بعض المسائل المهمة التى دار البحث عليه، وكانت موضوع الخلاف بين العلماء، بحيث إن كتابه جاء معجماً موسوعياً كاملاً".

ومثل ذلك قرره في حق كشاف اصطلاحات الفنون، وذكر أنها يجتمعان في العناية بخدمة المصطلحات، وبالصيغة الموسوعية⁽¹⁾، مما فسر لنا عنايتها القليلة بالمعلومات الصوتية، مقارنة بما سبقها من معاجم المصطلحيات.

[2/ب (1-ب)] المعلومات الصرفية فيما تحت المداخل :

اعتنت معاجم المصطلحيات بكثير جداً من المعلومات الصرفية بسبب من أنها تمثل امتداداً للتأليف المعجمى العام الذى ظهرت فيه عناية كبيرة بوظيفة بيان نوع الكلمة، وما يتعلق بالنوع من معلومات أجملت تحت اسم جامع هو المعلومات الصرفية.

(1) انظر: موسوعات العلوم العربية/ 32-34.

وتحديد الصيغة مطلب مهم لمستعمل معاجم المصطلحيات؛ لأنها تعين على تفهم كثير من معاني المصطلحات، ولا سيما إذا تعلقت المعلومات الصرفية ببيان العلاقات الاشتقاقية بين المصطلح/ المدخل وأصوله وجذوره التي انحدر منها، أو فيما يتعلق ببيان نوع المشتقات، ولا سيما فيما يتعلق بالصيغ المحتملة لتوجيهات مختلفة، مما سوف يسهم في نشأة ظاهرة المشترك الاصطلاحي، كما سوف يظهر فيما بعد.

وبالإمكان أن نقرر أن المعلومات الصرفية كانت قد توزعت على ما يتعلق بأبنية الأسماء، وأبنية الأفعال بدءاً من بيان نوع المصطلح الصرفي، ثم بيان نوعه في قائمة الأسماء أو الأفعال، ثم بيان اشتقاقه، مع عناية خاصة ببيان المشتقات، ثم نقل المعلومات بعد ذلك، فتناول بيان أنواع المصادر، وأسماء الجمع والجنس، وما يتعلق بالنسب والجموع والتصغير والتأنيث والتذكير، إلى غير ذلك من المعلومات التي تسهم في إضاءة المصطلح قبل شرح معناه.

فمن أمثلة العناية المبكرة بالنص على المعلومات الصرفية، ما نجده في مفاتيح العلوم، من مثل النص على جمع بعض المصطلحات أو الألفاظ الغريبة الجمع، من مثل قول الخوارزمي (11): "الركة: الدراهم المضروبة، وتجمع الرقة على رقين، مثل عضين وعزين".

وكذلك ظهرت العناية المبكرة بالنص على الأصول الاشتقاقية التي تعين على موضوع المعنى، انطلاقاً من الحقيقة المقررة القاضية بأن ثمة علاقة بين الكلمة في المعجم العام، والكلمة نفسها بعد تحولها مصطلحاً في المعجم المختص، ومن أمثلة ذلك عند الخوارزمي (ص 15): "الاستلام، وهو لمس الحجر الأسود، اشتق من السلمة، وهى الحجر، كما قيل من الكحل: الاكتحال".

وهذا وأمثال كثيرة له دال على قدم الأخذ بفكرة الاشتقاق من الجامد في التطبيقات اللسانية المختلفة، بعيداً عن الجدل الدائر في التنظير النحوي والصرفي الذي عرفته الأدبيات الصرفية في العربية.

وكذلك قوله (17): "التفليس: فعل متعد: من أفلس الرجل إفلاساً، واشتقاقه من الفليس، كأنها صارت دراهمه فلوساً، وفلسه غيره تفليساً". ففي هذا النقل عناية بكثير من المعلومات الصرفية؛ حيث حرص على بيان نوع الكلمة، فنص على أنها مصدر (= فعل)، وبين اشتقاقه، وأصل اشتقاقه، فضلاً عما تطرق إليه من بيان تعديده، على ما فيه من معلومة نحوية بجانب المعلومات الصرفية⁽¹⁾.

(1) انظر كذلك في علامات عناية مفاتيح العلوم بالمعلومات الصرفية المواضيع التالية: 19 (العسل/ العسيلة) (تصغير، وتذكير وتأنيث)، 54 التأريخ (معرب عن الفارسية/ اشتقاق من الأوراج)، 69 الكتسيوزود ديوان خراج المياه =

وقد كان لهذا الحضور المتميز المبكر في معاجم المصطلحيات أثره في تنامي ذلك الحضور كلما تقدم بنا التاريخ، وتطورت هذه المعاجم، وتنوعت مناهجها وتضخمت أحجامها.

وسنكتفى بعدد قليل من الأمثلة الدالة على قيمة توظيف المعلومات الصرفية فيما تحت المدخل / المصطلحات، مما رأى أصحاب المعاجم المصطلحيات ضرورة ذكره، لما يقدمه من إضاءات للمصطلح قبل تعريفه أو شرح معناه.

يقول الجرجاني في التعريفات (45 مصطلح 158): "الأصول: جمع أصل".

ومن أمثلة الحرص على بيان نوع الصيغة، وما يلابسها من معلومات اشتقاقية لها أثرها في بيان المعنى الاصطلاحي بعد ذلك - ما جاء في سياق التعريف بمصطلح التخارج، يقول (75 م 336): "التخارج: تفاعل من الخروج". فهو في هذا نص على الأصل الاشتقاقي، وهو المصدر = الخروج، ودل على معنى المشاركة، الذى يقتضى وجود طرفين؛ مما يسهم في تمثل المعنى الاصطلاحي القاضى بمصاحلة الورثة على إخراج بعضهم من الميراث، مقابل قدر منه، وهى المشاركة الواضحة كذلك في التخارج في الشركات.

كما جاء عنده (121 م 594): "الحقيقة: اسم... فعيلة من حق الشيء، بمعنى فاعلة؛ أى: حقيق، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كما في العلامة، لا للتأنيث".

وهذه معلومات صرفية مهمة جداً، تناولت بيان نوعه، وهو اسم، وأصل اشتقاقه، ومعنى البنية، ثم التدليل على الانتقال إلى الاسمية بطريق التاء، وكلها معلومات مهمة في بيان تصور المصطلح قبل تعريفه⁽¹⁾.

وقد قلت العناية بالوظيفة التى تقوم بها المعلومات الصرفية⁽²⁾ في معجم التعريفات والاصطلاحات، لاعتبارين أساسيين، هما: أنه جاء اختصاراً لتعريفات الجرجاني، ولأنه في باب

(معرب)، 71 (عربية/ عرب) (جمع)، 175 الترياق (اشتقاق/ معرب)، 247 المخل (معرب)، 253 بندام (معرب/ اشتقاق)، 254 التخارج (جمع/ معرب)، وغير ذلك كثير جداً.

(1) انظر أمثلة أخرى لعناية الجرجاني بالمعلومات الصرفية في المواضع التالية: 126 (الحوالة = اشتقاق)، 127 (الحيلة = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 154 (السادة = جمع)، 157 (السفانج = جمع/ معرب)، 180 (الضرورة = اشتقاق)، 184 (الطيرة = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 192 (العدل = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 223 (القرينة = نوع الصيغة/ اشتقاق/ معانى الأبنية)، 248 (اللقيط = معانى البنية)، 278 (المضارعة = اشتقاق)، 297 (المناسخة = اشتقاق)، 303 (المثونة = اشتقاق/ نوع الصيغة)، 321 (المهوى = معرب)، 327 (الوضوء = اشتقاق)، 329 (الولي = معانى الأبنية/ نوع الصيغة).

(2) وقد انعدمت العناية بهذا الجانب في معجم (مقاليد العلوم والحدود) المنسوب خطأً للسيوطي؛ بسبب من الاكتفاء ببيان شروح المصطلحات وتعريفاتها موزعة على أبواب وفصول خاصة للعلوم، التى كانت معروفة متعاطاة في التراث العلمى عند العرب، وواضح من مقدمة صانعه (ص 31) أنه جمعه للوفاء بتعريفات كثير من المصطلحات، وأنه جمعها =

الإيجاز تتقلص العناية بالوظائف المعجمية، حتى لتكاد تنحصر في الوظيفة الأم، وهى بيان المعنى الاصطلاحى.

ومن الأمثلة القليلة على إيراد المعلومات الصرفية في بيان صيغة التخارج، والأصل في اشتقاق (ل 118أ): "التخارج في اللغة تفاعل من الخروج".

وقد بدأت العناية بالمعلومات الصرفية تنحو منحى الزيادة، مع ظهور معجم (التوقيف على مهمات التعاريف)، للمناوى المصرى (1031هـ)، ويعود ذلك إلى طبيعة السعة التى قصد إليها أصحاب معاجم المصطلحيات في هذا الوقت المتأخر، وربما بأثر مما سبق من عدد من هذه المعاجم.

ومن أمثلة هذه العناية الواضحة بالمعلومات الصرفية عند المناوى، قوله في سياق تعريفه لمصطلح الأبدال (الداية، ص 29): "الأبدال: جمع بدل". والعناية بذكر الجموع مهم في كثير مما يتعلق بالمداخل / المصطلحات.

ومن مثل قوله (ص 42): "الاختلاف: افتعال من الخلاف". وهذا نص على الاشتقاق وبيان أصله، وهو في أحيان ما ينص على التعبير عن الاشتقاق، فيقول (ص 51): "الأرض.. مشتقة من أرضت القرحة: إذا اتسعت، فسميت به لاتساعها، وجمعها أرضون". ففى هذا النقل بيان لعدد من المعلومات الصرفية المهمة، التى تتعلق ببيان الأصل الاشتقاقي، ونفى غيره، وبيان الجمع.

ويقول (54): "الأستاذ... عجمية معربة؛ لأن السين والذال البتة لا يجتمعان في كلمة عربية". ففى هذا النص بيان لأصل الكلمة مدلاً على عجمتها بقرينة عدم اجتماع السين والذال في كلمة عربية.

وهو ما يؤكد المحبى في قصد السبيل (119/1) بقوله: "ولا تجتمع سين وذال في كلمة عربية" (1).

= من زمن الصبا؛ إذ تكون العناية فيه منصرفة إلى طلب تحرير المعانى من دون التفات إلى بقية المعلومات التى تتعلق بغير شرح المعنى، وإذ كان يكتبه أشتناً في أوائل الشباب من مدارس العلوم والآداب والاندراج في زمرة الطلاب، ثم كان حظ ترتيبه فيما بعد من دون عناية ببقية الوظائف المعجمية.

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالمعلومات الصرفية عند المناوى في (التوقيف) في المواضع التالية: 57 (استطاعة = ميزان صرفي/ اشتقاق)، و66 (الأشربة = جمع)، و67 (شعيرة = معانى الأبنية)، و69 (اصطفاء = ميزان صرفي/ اشتقاق)، و70 (أضحية = ميزان صرفي/ أصل الاشتقاق)، و84 (الإقليدع = نوع البنية/ معرب/ موطن الكلمة)، و76 (الله = علم/ أصله الاشتقاقي)، و92 (الإمسك = اشتقاق)، و95 (أمين = نوع البنية)، و96 (آناء = ميزان صرفي)، و (أنامل = جمع)، و97 (الأثنيان = تأنيث)، و100 (أنموذج = أعجمي)، و101 (أوابد = جمع)، =

ويستمر مبدأ العناية بالمعلومات المتعلقة بالبنية الصرفية، وتزداد مع ظهور معجم الكليات،
لأبى البقاء الكفوى 1094هـ.

وقد ظهر إسهام المعلومات الصرفية في تحديد دلالات الألفاظ التي شرحها الكفوى، حيث
استعملها في كثير من المواضع للتفريق بين الدلالات المتقاربة، وبدا النص عليها ذا أثر حاسم في
إيضاح الدلالات، ومنع الخلط.

ومن الأمثلة على ذلك قوله (ص 29-30): "الجعل: إذا تعدى إلى المفعولين يكون بمعنى:
التصيير، وإذا تعدى إلى مفعول واحد يكون بمعنى الخلق والإيجاد". ففي هذا المثال اعتمد
الكفوى في التفريق بين دلالتى التصيير والإيجاد على معلومة صرفية نحوية، خاصة بتعدى
الفعل، وبدرجات هذا التعدى.

كما أظهرت أمثلة أخرى عنايته بمعانى الأبنية؛ مما يسهم في استجلاء التعريفات والشروح،
يقول (33): "الإبلاغ: الإيصال، وكذا التبليغ، إلا أن التبليغ يلاحظ فيه الكثرة في المبلغ". ففي

= و102 (أوان = جمع)، 110 (باب = جمع)، 111 (بطل = معانى الأبنية)، و (باغ = أعجمى)، و117 (بخت
= أعجمى / ميزان صرفى)، و118 (بدر = نوع الصيغة / معانى البنية)، و119 (بدائع = جمع)، و123 (برهان =
معانى البنية)، و125 (برطل = ميزان صرفى / تصحيح صيغة)، و (إبريق = معرب)، و137 (بعوض = اشتقاق،
ومباعدة = اشتقاق)، و139 (بنغى = اشتقاق / نوع الصيغة)، و145 (بنبان = لا جمع له)، و153 (بيع = مذكر)،
و157 (تأييد = اشتقاق)، و159 (تثبيت = ميزان صرفى / اشتقاق)، و160 (تجارب = جمع)، و207 (تمويه =
اشتقاق)، و212 (تواجد = معانى الأبنية)، و222 (تכול = معانى أبنية)، و229 (الجبار = اشتقاق)، و236 (جيدر
= اشتقاق)، و237 (جريرة = معانى أبنية)، و242 (جزوع = نوع البنية)، و248 (جلسة = نوع الصيغة)، و249
(جليس = معانى الأبنية)، و262 (جيل = اشتقاق)، و273 (حرس = جمع)، و281 (حشم = كلمة في معنى
الجمع ولا واحد لها)، و290 (حقيقية = جمع)، و302 (حيرة = اشتقاق)، و319 (خطر = يساوى الفعل)، و327
(خواطر = جمع)، و (خواص = نوع الصيغة)، و338 (دفاع = اشتقاق)، و339 (دكان = معرب / زيادة النون)،
و341 (دنيا = اشتقاق)، و405 (سعيد = اشتقاق)، و420 (سياء = صيغة مبالغة)، و435 (شكر = قلب
مكانى)، و473 (ضريب = معانى الأبنية)، و496 (عارية = اشتقاق)، و520 (كريم = نوع البنية)، و529
(عوارض = جمع)، و530 (عوام = جمع)، و534 (غائط = اشتقاق)، و542 (غوائل = جمع)، و560 (فضيحة =
اشتقاق)، و567 (فوهة = اشتقاق)، و581 (قرينة = معانى الأبنية)، و596 (قيامة = نوع الصيغة)، و599 (مكاتب
= نوع الأبنية)، و631 (المآثر = جمع)، و631 (مأتم = اشتقاق)، و636 (مثوبة = اشتقاق)، و637 (مجال = اسم
مكان)، و638 (مجاهدة = اشتقاق)، و640 (محاسبة = اشتقاق)، و644 (مخالطة = اشتقاق)، و645 (مداراة =
اشتقاق)، و646 (مذهب = اسم مكان)، و647 (مردة = جمع)، و651 (مزدلفة = اسم علم)، و660 (مضاربة =
اشتقاق)، و680 (منسك = اشتقاق)، و681 (مناصب = جمع)، و687 (مهاجرة = اشتقاق)، و691 (النبى =
معانى الأبنية)، و714 (نيارب = جمع)، و730 (التوفى = اشتقاق)، و733 (وكيل = معانى الأبنية)، و734 (ولى =
معانى الأبنية)، و750 (يعبوب = اشتقاق).

هذا المثال إقرار بالترادف، أو مشبهه، إذا اعتبرنا ما يقرب بالتشديد من معنى المبالغة، أو الكثرة على حد تعبير الكفوى.

واستعمال المعلومات الصرفية بهذه الطريقة؛ أي باعتبارها سبباً معيناً على إيضاح المعنى - كان هو السمة الجديدة التي برزت في بعض الأحيان، التي حرص الكفوى فيها على ذكر تلك المعلومات الصرفية.

وبجانب ذلك كثر في الكتاب تحت المداخل العناية بالمعلومات الصرفية التقليدية؛ مما يتعلق بنوع الصيغة، أو اشتقاقها، أو حالها من التذكير والتأنيث أو حالها من الأفراد أو التثنية أو الجمع... إلخ، من غير نص على تعلقها المباشر بالتفريق بين الدلالات.

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، يقول الكفوى في سياق تعريفه للحلم الذي هو الأناة والسكون (404): "وحلُمت عن الرجل أحلم وأنا حلِيم، وبابه: كرم، ومصدره: الحلم بالكسر: وهو الأناة والسكون مع القدرة والقوة". ففي هذا النص عناية بعدد من المعلومات الصرفية الخاصة بباب الفعل وميزانه، وذكر لمصدره، ولا شك أن هذه المعلومات تهدف إلى التفريق بين صيغ كثيرة، متحدة في بنيتها من الجذر اللغوي (ح ل م)، من صيغ (الحلم) بضم الحاء، اسم لما يتلذذ به المرء حال النوم، والحلم بفتح الحاء واللام: مصدر بمعنى فساد الجلد.

ومن أمثلة المعلومات الصرفية المندرجة تحت المداخل قوله (687): "الفرض: هو مصدر بمعنى المفعول، ولم يغير لكونه بالمصدر أشهر". ففي هذا المثال بيان لنوع الصيغة، وبيان معناها، وتفسير لسر عدم التحول إلى صيغة (مفروض).

وهذا النوع من المعلومات الصرفية التي تسهم في بيان معاني المصطلحات إسهاماً غير مباشر؛ أي لا ينص صاحب المعجم على الهدف من ذكرها - كثير جداً في الكتاب⁽¹⁾.

(1) انظر الأمثلة التالية في الكليات/ 19 (الألف = اسم علم)، و29 (الصد = اللزوم والتعدى)، و33 (الإبل = اسم جمع لا واحد له)، و39 (الإثبات = مصدر)، و (المتاع = اشتقاق)، و41 (الاثنان = لا واحد له)، و44 (اجتهاد = ميزان صرفي/ اشتقاق/ معنى البنية)، و48 (الأجير = نوع الصيغة/ معنى الصيغة)، و51 (أجمع = جمع)، و53 (إحسان = نوع البنية/ معنى البنية) و56 (إحباب = اشتقاق) و64 (الخفاء = اسم مصدر/ اشتقاق) و67 (دعوى = نوع البنية/ تأنيث). ووظفت المعلومات الصرفية الخاصة بنوع الألف التي للتأنيث من أجل صحة النطق، فهي لا تنون. و106 (استنفاف = اشتقاق)، و107 (استطاعة = اشتقاق)، و113 (إسقاء = معنى البنية)، و141 (الطاقة = نوع الصيغة)، و141 (إطالة = أصل البنية)، و15 (الاعتمال = معنى البنية)، و175 (إلياس = معرب)، و187 (إملاء = إعلال)، و207 (أول = الوزن/ أصلها)، و219 (آية = اشتقاق)، و239 (دكان = معرب)، و240 (باع = التعدى)، و247 (البطالة = معنى البنية)، و248 (البراز = اشتقاق)، و312 (التذكر = مصدر)، و313 (التحرير = معنى البنية)، و329 (المثالب = جمع ومفرد)، و389 (الحل = نوع البنية)، و425 (الخطيئات = جمع سلامة)، و429 (الخلق = مصدر)، و516 (سبحان = اشتقاق/ مما أميت فعله)، و670 (الغناء = نوع الاسم)، =

وإذا كانت العناية بالمعلومات الصرفية في معجم الكليات للكفوى تنوعت وكثرت ووظفت في كثير منها؛ لبيان سهمتها وأثرها في إيضاح معاني الألفاظ والمصطلحات التي وردت تحتها- فإن هذه العناية زادت فيما خلفه من معاجم المصطلحيات، كما نرى في كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12ه).

وقد ظهرت العناية بالمعلومات الصرفية في هذا المعجم أكثر تنظيمًا، بحيث كانت تتقدم في أول الحديث عن مصطلح ما من مصطلحات، إن خلا الكلام من الضبط والهجاء، وإن لجأ المعجم إلى الضبط والهجاء، ثنى بعده بذكر المعلومات الصرفية، والأمثلة على هذا التنظيم وافرة في ثناياه كما يلي:

يقول التهانوى (71/1 مكتبة لبنان): "الآحاد: جمع أحد"، وهى أول ما ذكره تحت المدخل مباشرة.

ومثل ذلك تراه في (74/1): "الأئمة = جمع الإمام".

وقد تتعلق المعلومات الصرفية في أحيان أخرى بنوع الصيغة واشتقاقها وميزانها الصرفي؛ مما يلزم الإمام به ليعين على الإحاطة بدلالة المصطلح المعرف، ومما ورد في كشف اصطلاحات الفنون من أمثلة ذلك قوله (91/1): "الاتباع: مصدر من باب الافتعال". فهو كما نرى في المثال يحدد نوع البنية، وميزانها الصرفي، مما يعكس الوعى بما وقع في التاء من إدغام، حيث اتحدت فاء الفعل (وهى التاء) مع تاء وزن الافتعال، وهو ما لخصه بقوله من باب الافتعال، فضلاً عما حققته هذه المعلومة الصرفية من وظيفة الضبط؛ احترازًا من أن تنطق على وزان الإفعال.

ومثل ذلك في قوله (516/1): "التنبيه: مصدر من باب التفعيل". وهذا النص على نوع البنية والوزن ممد لما يظهر في تعريفه من معنى القصد المتضمن في معلومة التعدى، التى يدل عليها وزن التفعيل، وهو ما ظهر في تعريف المصطلح، حيث يقول التهانوى: "يطلق في عرف العلماء على معان، منها: بيان تعريف الشيء قصدًا بعد سبقه ضمناً على وجه". فهذه القصدية مهد ذكر المعلومة الصرفية المتضمنة في التفعيل.

وقد تنوعت المعلومات الصرفية المذكورة تحت المداخل تنوعًا ظاهرًا، فطالت بيان المشتقات وغيره، من مثل ما ورد في الكشف، في سياق الحديث عن مصطلح المثبت (1449/2)، حيث يقول: "المثبت: اسم مفعول من الإثبات". وواضح أن بيان نوع المشتق هنا، وبيان أصله الذى

= و687 (الفرض = نوع بنية/ معنى بنية)، و705 (القضاء = نوع الاسم)، و741 (القسطاس = معرب)، و859 (المسح = جمع)، و865 (المختار = نوع الصيغة)، و871 (المن = جمع)، و914 (ناب = اشتقاق)، و923 (الوجود = نوع البنية/ اشتقاق)، وغير ذلك كثير جدًا تحت مداخل هذا المعجم النفيس.

اشتق منه، أفاد في تحقيق وظيفة الضبط ولا شك، كما أفاد في الدلالة على الحاصل من عمل المحاسبين، مما يتطرق إليه نفى، فضلاً عما في بيان أصل الاشتقاق من فائدة جزء من المعنى الاصطلاحي.

وثمة أمثلة كثيرة جداً مبثوثة في هذا الكتاب الكبير، الذي يعد مثلاً رائداً في العناية بالمعلومات الصرفية في قائمة معاجم المصطلحيات في العربية⁽¹⁾.

ولم تغب هذه العناية بالمعلومات الصرفية فيما تحت المداخل فيما جاء بعد كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي، حيث استمرت العناية بها في معجم جامع العلوم المشهور، بعنوان (دستور العلماء) للأحمد نكري (بعد 1172هـ)، وكان الغرض من هذه العناية هو خدمة المصطلحات للضبط، وصحة النطق.

(1) انظر الأمثلة التالية في كشف اصطلاحات الفنون 99/1 (الإجازة = مصدر)، و100/1 (الاجتباء = مصدر/ وزن صرفي)، و106/1 (الأجير = معنى الصيغة)، و108/1 (الاحتراق = مصدر/ وزن صرفي)، و137 (الارتثات = مصدر) و176 (أسطوانة = وزن/ أصالة النون منه)، و215 (الأصول = جمع)، و247 (الإقليم = جمع)، و254 (الانتفاح = مصدر)، و259 (الإمامان = تثنية)، و274 (انتقاء = ميزان صرفي)، و289 (الأول = إعلال وإبدال)، و293 (الإيضاح = مصدر)، و295 (الإبلاء = اشتقاق/ إعلال)، و306 (الباب = جمع)، و307 (البارح = جمع)، و309 (البثور = جمع)، و312 (بخته = معربة بختج)، و319 (البراز = اشتقاق)، و363 (التابل = جمع)، و378 (التبليغ = ميزان صرفي/ معاني الأبنية)، و401 (التدبيج = اشتقاق/ ميزان صرفي)، و414 (ترجمة = إلحاق)، و427 (تسامح = ميزان صرفي)، و449 (تصحیح = اشتقاق)، و485 (التعزيز = اشتقاق)، و501 (التقوى = إبدال)، و511 (التناثر = مصدر/ ميزان صرفي)، و516 (النتيه = مصدر/ ميزان صرفي)، و518 (التنزه = مصدر/ ميزان صرفي)، و519 (التنوين = اشتقاق)، و521 (التهيج = مصدر/ ميزان صرفي)، و530 (التوشيح = مصدر/ ميزان صرفي)، و535 (التيامن = مصدر/ ميزان صرفي)، و673 (الحسى = النسب)، و765 (الخننازير = جمع)، و(خشي = اشتقاق/ ميزان صرفي/ تأنيث)، و766 (الخواصم = جمع)، و780 (دانق = معرب دانك، وأديلة = تصغير للضبط)، و815 (دينار = اشتقاق) إبدال النون بياء منعاً للبس مع المصادر التي على فعال)، و831 (الذهنية = النسبة/ التأنيث)، و840 (الرُّب = جمع)، و841 (الربا = نوع الاسم)، و843 (الرجاء = نوع الاسم)، و865 (الرصد = جمع)، و866 (الرضاع = اشتقاق/ نوع الصيغة)، و907 (الزكاة = ميزان صرفي/ اشتقاق وأصله/ نوع الصيغة)، و920 (السائل = نوع الصيغة/ أصل الاشتقاق)، و956 (السفانج = جمع/ معرب/ أصلها الأعجمي)، و985 (السَّنون = جمع)، و993 (السياسة = مصدر/ اشتقاق)، و998 (السير = جمع)، و1051 (الشیطان = اشتقاق/ ميزان صرفي).

وهناك أمثلة أخرى كثيرة دالة على العناية بالمعلومات الصرفية في كشف اصطلاحات الفنون ورد في المجلد الثاني من طبعة لبنان (1996م)، منها: 1056/2 (الصبا = نوع الاسم)، و1057 (الصباي = جمع)، و1060 (الصحابي = نسبة/ نوع البنية/ معنى البنية/ جمع)، و1074 (الصدیق = مبالغة)، و1077 (الصغرى = تأنيث)، و1106 (الصيد = مصدر/ معنى الصيغة)، و1157 (العارية = اشتقاق/ نسبة)، وإلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المبثوثة في الكتاب فيما تحت المداخل.

ومن أمثلة العناية بمعلومات البنية في كتاب دستور العلماء ما يلي: يقول الأحمَد نكري (طبعة لبنان، 1997م، ص 6): "الإباق: مصدر، من أبق العبد: إذا هرب، والفاعل منه أبق". ويتضح فيه بيان نوع الصيغة، وبيان الأصل الاشتقاقي الذي انحدرت منه، ثم بيان نوع الصيغة (أبق)، وهي اسم فاعل، وهذا البيان جاء بسبب من كثرة دوران هذه الكلمة في كتب الفقه.

وفي أحيان أخرى يقرن المعلومات الصرفية بمعلومات الضبط؛ تمييزاً للمصطلحات، وتفرقة بينها؛ منعاً للبس، وتمييزاً للمعاني من مثل قوله (ص 12): "الأبصار، بالفتح: جمع البصر، وبالكسر: مصدر أبصر". حيث فرق بين لفظين متشابهين تمامًا، فجاءت المعلومات المتعلقة بالجمع في حال فتح الهمزة، والمتعلقة ببيان نوع اللفظ - وهو مصدر - مع بيان أصله الذي اشتق منه؛ ليفرق بين المصطلحين، وتكرر ذلك فيما أورده تحت مصطلح الأخبار، يقول (ص 56): "الأخبار، بالفتح: جمع الخبر، وبالكسر مصدر من باب الإفعال". وواضح أن المعلومات الصرفية هنا تهدف - في المقام الأول - للتفرقة بين اللفظين، وإن أسهمت هذه المعلومات أيضًا في إضاءة ما يتعلق بدلالة كل من اللفظين.

وفي الكتاب أمثلة كثيرة للمعلومات الصرفية فيما تحت المداخل أسهمت في بيان معاني المصطلحات في المقام الظاهر، كما أسهمت في تصحيح ضبطها⁽¹⁾.

(1) انظر الأمثلة التالية للمعلومات الصرفية الواردة تحت المداخل في دستور العلماء، ص 91: (الاستثناء = اشتقاق)، و 119 (الأشراط = جمع)، و 120 (الإشراقيون = جمع)، و 121 (الأشربة = جمع)، و 122 (الأشياء = جمع / اسم جمع)، و 123 (الأطهار = جمع)، و 127 (أضحية = ميزان صرفي / إعلال / أصل الاشتقاق)، و 134 (الأعلام = جمع)، و 138 (الأقانيم = جمع / أصل المعرب)، و 147 (آل = استعمال التصغير في الكشف، أصل الجذر اللغوي)، و 157 (الإمالة = مصدر / اشتقاق)، و 167 (الإماء = اشتقاق)، و 168 (الأمهات = جمع)، و 186 (الأهواء = جمع)، و (الأوتاد = جمع)، و 187 (الأوداج = جمع)، و 192 (الإيغال = اشتقاق)، و 194 (الأيان = جمع)، و (الأيان = مصدر (تفرقة بين المعاني بالحركات)، و 200 (الإيham = نوع الصيغة / اشتقاق)، و 208 (البرادين = جمع)، و 218 (البغاة = جمع)، و 246 (التروية = مصدر / اشتقاق)، و 270 (التعقيد = مصدر)، و 279 (التقديم = مصدر)، و 290 (التنوين = مصدر / ميزان صرفي)، و 292 (التوابع = جمع)، و 322 (الجرّد = جمع)، و (الجرصن = دخيل)، و (الجرموق = أصل تعريبه / والتدليل على عجمتها)، و 345 (الحادث = نوع المشتق / أصل الاشتقاق)، و 350 (الحجج = نوع البنية / وأثر اللهجات في اختلاف البنية)، و 370 (الحصول = نوع الصيغة / أصل الاشتقاق / باب الفعل)، و 381 (الحلول = مصدر / أصل الاشتقاق)، و 406 (الخطأين = تشبيه)، و 415 (الخوارج = جمع)، و 416 (الخيل = جمع من غير لفظه)، و 419 (الداعر = أصل الاشتقاق)، و 420 (الدجال = الصيغة للمبالغة)، و 425 (الدقائق = جمع)، و 434 (الديانات = جمع)، و 437 (الذبائح = جمع)، و 459 (الريب = اسم لا مصدر / مصدر من أصل راب يريب)، و 468 (السادة = جمع)، و 471 (السنة = جمع / التصغير كدليل)، و 474 (السرقة = أصل الاشتقاق / الباب الصرفي لفعله)، و 484 (الساعى = نسب)، و 502 (الشجة = جمع)، و 512 (الشفعة = معنى البنية)، و 51 (الشورى = مصدر)، و 521 (الصابثون = جمع)، و 532 (الصريح = معنى البنية / اشتقاق)، و 566 (الظهار = أصل الاشتقاق)، و 578 (العدة = أصل الاشتقاق)، و 580 (نوع البنية / تفسير عدم إدغام =

والملاحظ في نهاية الأمر أن المعلومات الصرفية المدرجة تحت المداخل تنتمي جميعاً إلى أبنية الاسم؛ وذلك أمر ربما يفسره كون المصطلحات عموماً من أبنية الأسماء، مفردة ومركبة، ولم توجد مصطلحات منقولة عن أبنية الأفعال إلا في النادر جداً، وهو ما يفسر عدم ظهور كثير من المعلومات الصرفية المتعلقة بأبنية الأفعال.

ومما هو جدير بالذكر أن المعلومات الصرفية - في كثير من الأحيان - استعملت لغرض تحقيق وظيفة تصحيح النطق، بمعنى أن لجوء كثير من معاجم المصطلحيات في بعض الأحيان لذكر الميزان الصرفي، أو نوع الصيغة، أو باب الفعل الصرفي - كان بهدف الضبط؛ طلباً لتحقيق وظيفة من وظائف العمل المعجمي، ألا وهي تصحيح نطقه.

وقد تم تناول هذه المعلومات الصرفية كثيراً جداً، مما يلزم ذكره؛ للإحاطة بطبيعة المداخل اللغوية، وقد تركزت المعلومات الصوتية حول ما يلي:

- 1- بيان الأصل الاشتقاقي، وبيان الفعل، وبيان أصل الألف ما بين الواو والياء.
- 2- بيان ضبط الفعل، عن طريق ذكر بابه في أحيان كثيرة.
- 3- التفرقة بين المذكر والمؤنث في بعض الأحيان.
- 4- ذكر جموع الكلمات، ولا سيما الجموع التكسيرية.
- 5- ذكر المشتقات، وفي مقدمتها المصادر، والصيغ الملبسة، المحتملة للمعاني المختلفة، في مثل فاعل، التي بمعنى فاعل أو مفعول.
- 6- التفرقة بين المصادر وأسماء المصادر أحياناً.

لكن كل تلك المعلومات وغيرها - مما حرص على ذكره أصحاب المعاجم الاصطلاحية - لم تخضع لترتيب دقيق أو غير دقيق، بمعنى أنه لم يوجد منهج معين حكم ترتيب هذه المعلومات الصرفية، وإن غلب مجيئها في صدارة التعريف تحت المداخل مباشرة.

= الدالين بسبب خوف اللبس بالمصدر، و594 (العصبات = جمع)، و648 (الغنم = جمع / لا مفرد له)، و661 (الفرائد = جمع)، و666 (الفرسخ = أصله قبل التعريب)، و675 (الفعل = مصدر / أصل اشتقاقه)، و687 (القانون = أصل الصيغة قبل تعريبها)، و688 (قبول = مصدر شاذ)، و696 (قسم = مصدر / التفرقة بين المعاني بالحركة)، و788 (الماذيات = جمع / أصل قبل تعريبه)، و874 (المفلس = أصل الاشتقاق)، و875 (المفوضة = أصل الاشتقاق)، و899 (المناسخة = ميزان صرفي / أصل الاشتقاق)، و982 (الوقف = مصدر / أصل الاشتقاق)، و928 (المولى = نوع الصيغة / أصله الاشتقاقي).

[2/ب (1-ج)] المعلومات النحوية:

ظهرت العناية بالمعلومات النحوية في كثير جداً من المعاجم العربية على اختلاف مناهجها، سواء أكانت هذه المعاجم لغوية أم اصطلاحية، وما يؤكد ذلك ما تراه عند الدكتور محمد أحمد أبى الفرج، الذى يقول فى كتابه (المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث) (ص75)، وهو من الدراسات المبكرة جداً فى العصر الحديث، التى التفت فيها صاحبها إلى دراسة المعاجم العربية القديمة على ضوء معطيات صناعة المعجم: "والناظر فى المعاجم العربية يدرك - بوضوح - أنها تبين كثيراً مما يدخل فى دائرة الدراسة النحوية، وإن كان يسمى النحو فى كتابه باسم الإعراب محشياً على استعماله بقوله: "نقصد بهذه التسمية ما يقال عنه عادة النحو".

وقد عنى أصحاب معاجم المصطلحيات بإيراد كثير من المعلومات النحوية، التى استهدف ذكرها إضاءة كثير من المداخل مما رأى المعجميون المختصون لزومها، فيما ينبغى أن يرد تحت مدخل من المداخل.

وقد تنوعت المعلومات النحوية تنوعاً لا بأس به، فطالت معلومات التذكير والتأنيث فى الجملة، والتعدى واللزوم؛ لاعتبار العمل النحوى، ومعلومات الإعراب والبناء، وغير ذلك.

ومن المهم كذلك أن نبين أن حجم المعلومات النحوية - مقارنة بمعلومات الصرف - جاء قليلاً، ولعل ذلك طبيعى فى إطار أن المعجم فى النهاية مدونة مفردات، وليست مدونة نصوص.

ومن أمثلة ما حرص أصحاب معاجم المصطلحيات على ذكره ما يلى:

يقول المناوى فى التوقيف (ص39) حول سبب دوران مصطلح الاحتمال عند الفقهاء على معنيين، مفسراً ذلك بمعلومة نحوية تتعلق بالتعدى واللزوم، وهى وإن كانت لها مدخل صرفى لكن متعلقها النحوى أوضح؛ لما يترتب عليها من عمل نحوى، يقول: "الاحتمال فى اصطلاح الفقهاء يستعمل بمعنى الوهم والجواز، فىكون لازماً، وبمعنى الاقتضاء والتضمين، فىكون متعدياً، نحو: يحتمل أن يكون كذا، واحتمل الحال وجوهاً".

فهذه التفرقة بين دلالتى المصطلح مركزة على معلومات نحوية من الضرورى الاحتكام إليها، وهو ما فعله المناوى.

وربما كان استعمال مصطلحات النحو طريقاً لضبط الصيغة أو المصطلح، من مثل قول المناوى (ص46) فى أثناء تناوله مصطلح الأذان: "قال ابن برى (1): أذن العصر بالبناء للفاعل خطأ، وصوابه: أذن بالعصر، بالبناء للمفعول مع حرف الصلة".

(1) من غير عزو فى لحن العوام/ 199 (25)، وعنه من غير عزو أيضاً فى تصحيح التصحيح/ 91. (69). وكما هنا فى غلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى/ 15 (8).

وما حدث في هذا النص هو تصويب النطق، أو ضبطه عن طريق الاعتداد على معلومات نحوية ومصطلحات نحوية.

وكذلك نرى عند المناوى تفسيراً لبعض المصطلحات اعتماداً على المعلومات النحوية، من مثل قوله (ص 47) في أثناء حديثه عن مصطلح الإذن: "أذنت للعبد في التجارة، فهو مأذون له. والفقهاء تحذف الصلة تخفيفاً، فيقولون: العبد المأذون". فتفسير حذف شبه الجملة له مما سمي بصلة اسم المفعول؛ بسبب من التخفيف - أمر شائع في التراث النحوى لدرجة يرقى معها التخفيف أن يشكل نظرية حاكمة في الدرس النحوى، ولا سيما في تعلقاتها بالحذف⁽¹⁾.

كما ظهرت المعلومات النحوية تحت المداخل عند أبى البقاء الكفوى، فيما عرض له من مصطلحات لأغراض كثيرة، حققت عددًا من الوظائف المهمة المنوط بالمعجم الاصطلاحي أن يحققها.

ومن أمثلة العناية بإيراد المعلومات النحوية في سياق الشروح التى تحت المداخل أو المصطلحات، ما أورده الكفوى في أثناء حديثه عن التبديل (ص 31)، يقول: "والإبدال والتبدل: إذا استعمل بالباء، نحو: أبدل الخبيث بالطيب، وتبدل به - فلا تدخل الباء حيثئذ إلا على المتروك". فهذه المعلومة المتعلقة بضوابط تخص هذا التركيب، مقصود من ورائها انضباط الدلالة الناتجة من الجملة؛ منعا لمادة الفساد الدلالى، فدخول الباء على المتروك مسألة تركيبية هادفة إلى تحقيق ضبط للمعنى.

وفي حديثه عن مصطلح الاستكانة (ص 105)، يقول: "قيل هو افتعل من كان التامة، والنص على نوع كان هنا ضرورى؛ لبيان حقيقة هذا المصدر، ولقطع الانتظار لما تطلبه كان الناسخة من معمولين، هما اسمها وخبرها، فكان في ذكر المعلومة النحوية الخاصة بتام فعل "كان" لازم في هذا السياق؛ تمييزاً لإدراك حقيقة المصطلح.

وفي كثير من الأحيان يوظف الكفوى بعض المعلومات المتعلقة بالتراكيب أو النحو؛ لاستثمارها في بيان الدلالة، من مثل حديثه عن مصطلح الإشفاق (ص 120)، الذى يقول فيه "الإشفاق: عناية مختلطة بخوف، فإن عُدَى بمن فمعنى الخوف فيه أظهر كما فى: ﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ [سورة الأحزاب: 72/33]، وإن عدى بعلى، فمعنى العناية فيه أظهر". فهذه

(1) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربى / 274. وانظر أمثلة أخرى في المناوى (الداية) // 109 (الباءة = حذف المضاف)، و (الباب = إضافة للتخصيص)، و 117 (بخ = بناء وحركة بناء)، و 153 (بيع = إسناد)، و 223 (ثلث = تأنيث العدد مع المعدود، وتذكيره)، و 561 (الفطر = حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)، و 109 (الباء = حذف مضاف) (الباب = إضافة لتخصيص).

الملاحظات المستنبطة من استقراءات النصوص والتراكيب هي نواتج من بعض عمل النحاة في أبواب اللازم والمتعدى وحروف المعاني، والتعلق النحوي، وظفت هنا لخدمة الدلالة.

ومن الحق أن نقرر أن الكفوى اعتنى عناية ظاهرة بالمعلومات النحوية، بدرجة تفوق غيره من معاجم المصطلحيات العربية⁽¹⁾، والمقصود بها المعلومات غير الداخلة في تعريف المصطلحات المنتمية معرفياً لعلم النحو في هذا المعجم أو ذلك؛ لأنها حينئذ جزء من الشروح.

وقد استمرت العناية بالمعلومات النحوية في سياق التعريفات التى وردت تحت المصطلحات في واحد من أشهر معاجم المصطلحيات - التى ارتقت بالمعجمية المختصة العامة عند العرب - وهو معجم كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى، حيث حرص على ذكر كثير من المعلومات النحوية فيما تحت المداخل، كان لها أثرها في خدمة المعنى الاصطلاحي.

ومن أمثلة هذه العناية التى أوالها كشاف اصطلاحات الفنون للمعلومات النحوية فى أثناء تعريفات المصطلحات المختلفة ما يلى:

* فى سياق حديثه عن مصطلح الإحصان (113/1) اضطر إلى بيان دلالة الإضافة فى تعبير (شرائط الإحصان)، فقال: "واعلم أن الإضافة فى قولنا: شراط الإحصان بيانية؛ أى: الشرائط التى هى الإحصان". فبين المراد من وراء التركيب الإضافى عن طريق بيانه نوع الإضافة، وهو نوع معلومات نحوية استثمرها على طريق إضاءة المعنى، وأن شرائط الإحصان هى متمات معنى الإحصان"⁽²⁾.

وكذلك نجد توظيفاً للمعلومات النحوية فى سياق تعريفات المصطلحات فى دستور العلماء، للأحمد نكرى، وأمثلة ذلك قوله فى مفتتح حديثه عن مصطلح أصول الفقه (ص 125): "مركب إضافى، ثم نقل من التركيب الإضافى، وجعل عَلمًا على العلم المخصوص". وقد لجأ الأحمد

(1) انظر: الكليات/ 187 (الامتلاء = تمييز)، و207 (أول = تحكيم من فى بيان أصل فعل التفصيلية)، و223 (إبلاء = تعدية فعله بمن)، و224 (أيضا = مفعول مطلق/ حال)، و240 (باع = التعدى لمفعولين/ زيادة حرف جر)، و327 (ثان اثنين = تركيب إضافى)، و354 (الجماع = الإضافة/ الإسناد)، و386 (الاختزال = حذف الفاعل والمفعول)، و403 (حاش لله = إعرابه)، و435 (خصوصاً = حال بمعنى خاصا/ مفعول مطلق)، و482 (رويدا = صفة/ حال)، و516 (سبحان = مفعول متروك مضمرة)، و663 (غير = شرط إضافتها).

(2) انظر أمثلة أخرى للمعلومات النحوية فى كشاف اصطلاحات الفنون كما يلى: 364/1 (تأثير الوصف = إضافة النوع إلى الوصف والحكم بيانية)، و531/1 (التوضيح = عطف بيان للإيضاح/ وعطف بيان للمدح)، و575 (الجمع مع التفريق والتقسيم = النكرة فى سياق النفى تعم)، و694 (الحكم = فارق ما بين إدراك الحكم وإدراك المركب التقيدى الذى هو من قبيل الإضافة)، و951 (السرقة = إعراب الحال فى بيت لأبى الطيب المتنبي)، و1307/2 (القرآن = معنى الإضافة)، و1518 (المزابنة = إعراب حرص على تمييز النسبة)، و1804 (الوقف = يخادعون الله جملة صفة إن لم نقف/ ومعلومات نحوية أخرى)، و1815 (اليمين = إعراب يمين غموس؛ تركيب إضافى أو توصيفى).

نكرى إلى هذه المعلومة النحوية؛ لأن المعرفين للمصطلح قد ينظرون إليه باعتباره مكوناً من (مضاف ومضاف إليه)، وهو الظاهر من قوله فيما بعد: "فله تعريفان (أى: علم أصول الفقه): تعريف باعتبار الإضافة، وتعريف باعتبار أنه علم؛ ومن ثم كان لازماً أن ينص على هاتين المعلومتين النحويتين في مفتتح حديثه عن المفهوم الخاص به؛ لأنها سيوجهان الحديث فيما بعد.

والملاحظ على منهجية إيراد هذه المعلومات أنها عشوائية، غير خاضعة لمنهج معين، وإنما يحكمها إرادة واضع المعجم الذى يقدر الضرورة الملجئة إلى ذكر بعض من معلومات النحو فيما تحت المداخل؛ لتحقيق أغراض جزئية متعاونة، يمكن توزيعها على وظائف الضبط، أو التفريق بين مصطلح وآخر، أو إعراب شاهد، أو جملة لها تعلق مباشر بالمصطلح موضع التعريف، إلى غير ذلك من الأغراض الجزئية⁽¹⁾.

وكل هذه الأغراض الجزئية التى تقوم المعلومات النحوية بالوفاء بها - تهدف إلى غاية أصيلة، هى الإسهام فى بيان مفهوم المصطلح، حتى أمكن أن نقرر أن المعلومات النحوية فى كثير من المواضع جزء أصيل من بنية شروح المصطلحات، وجزء أصيل لا يفهم التعريف، أو يدرك بغيرها.

وإذا كانت المعلومات النحوية تختلف العناية بها كمياً وكيفاً فى المعاجم المختلفة، تبعاً لاختلاف المستعملين - فإن هذه المعلومات جاءت - فى المجمال - مناسبة لطبيعة المستعمل، الذى وضعت هذه المعاجم من أجله؛ إذ إن الوظيفة المركزية التى يطلبها مستعمل معاجم المصطلحيات، تكاد تنحصر فيما يلى:

أ- معرفة المعنى الاصطلاحي لمصطلح ما فى علم بعينه.

ب- التفريق بين معانى مصطلحات متقاربة.

(1) انظر أمثلة لهذه المعلومات النحوية فى دستور العلماء/ 95 (الاستخدام = إعراب بيت: فسقى الغضا)، و13 (الاستعانة = التفرقة بين باء الجر التى للاستعانة والتى للسببية)، و104 (الاستعراق = الإضافة)، و142 (الأقرب فالأقرب = إعراب الأقرب الأولى مبتدأ خبره محذوف تقديره: أولى من الأبعد)، و198 (الإيمان: كلام طويل فى الاستثناء بمناسبة إعراب قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿٣٥﴾ ﴿ فَأَوْحَيْنَا فِيهَا عَزِيمَةً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿٣٦﴾ [سورة الذاريات: 35-36]، و220 (بنو الأخياف = إضافة)، و355 (حدة = ونصبها فى (على حدة) غلط فاحش!)، و457 (رمضان = إضافة/ علم)، و471 (سبحان = إعرابه)، و534 (الصلاة = إضافة أهل وآل)، و560 (الطهر المتخلل = إعراب بعض العبارات)، و6450 (الغرة = إعراب "تجب غرة نصف عشر الدية")، و710 (القلب = إعراب "ولا يك موقف منك الوداعا")، و720 (فوس فزح = تركيب إضافي/ أو تركيب مزجى)، و761 (لا ريب فيه = تأكيد لفظي)، و778 (ليس للنساء من الولاة = إعراب "أو جر ولاء معتقهن")، و875 (ما جرى = إعراب)، و837 (المسح = إعراب آية)، و961 (هلم = إعراب: "جرا" م له/ مصدر)، و967 (الواجب = تقع الجملة الشرطية حالاً).

ج- التفريق بين معاني مصطلحات يختلف حولها أصحاب مذهب عن غيرهم في علم ما. وقد كان حرص أصحاب المعاجم المصطلحيات واضحاً في باب توظيف المعلومات النحوية تحت المداخل فيها بشكل عام.

[2/ب (1-د)] معلومات الضبط:

معلومات الضبط جزء من العناية التي ينبغي على صانعي المعجم أن يحققوها في إطار ما يسمى بالبنية الصغرى، وهى معلومات خاصة بشكل المدخل، وهى مهمة جداً على طريق إدراك معنى هذا المدخل أو ذلك.

وإذا كانت المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية تقوم بالوفاء بجزء من التعليق على شكل المداخل - فإن معلومات الضبط والهجاء أو الإملاء لها أثرها الحاسم في هذا المجال على وجه التعيين.

وقد لجأ أصحاب المعاجم المصطلحيات إلى استثمار معلومات الضبط في كثير من الأحيان؛ لتوضيح المداخل أو المصطلحات في سبيل تعريفها، وتحريرها، وتدقيق معانيها. وقد تنوعت طرق التعليق على شكل المداخل، فيما يتعلق ببيان الضبط أو كيفية النطق، لتشمل الطرق التالية:

أ- ضبط المصطلح بطريقة التقييد، أو الكتابة.

ب- ضبط المصطلح بطريقة الضبط الصرفي.

ج- ضبط المصطلح بطريقة الضبط النحوي.

د- ضبط المصطلح بطريقة استدعاء مثال شهير، لا مجال للخطأ فيه.

ولم يخل معجم من هذه المعاجم - مادة الدراسة - من اللجوء إلى توظيف هذه الطرق؛ طلباً لتحقيق نطق صحيح للمصطلح، وسوف نمثل بما ورد في هذه المعاجم من ضبط، بهذه الطرق المتنوعة كما يلي: يقول الخوارزمي في مفتتح تعليقه على مصطلح (الرقعة) في فصل الزكاة (ص 11): "الرقعة على بناء الصفة: هو الدراهم المضروبة، فأما الورق بفتح الراء: فهو المال من دراهم أو إبل أو غير ذلك. وتجمع الرقعة على: رقين، مثل: عضين وعزين". ففى هذا المثال استعمل الخوارزمي طريقتين من طرق الضبط، حيث ضبط الرقعة، ثم الرقين باستعمال مثال مشهور على الألسنة أحال عليه، فعندما قال إن الرقعة على بناء الصفة، كان يقصد أن يشير إلى أن نطقها مساوٍ لنطق الصفة المتداول على الألسنة، وضبط الورق بطريق الكتابة أو التقييد عندما

نص على فتح الراء، وإن كان تقييده جاء ناقصاً؛ إذ حقه وصفاً للراء هو (المهملة) لإمكان تصحيفها إلى الزاء.

ويقول في مثال آخر مستعملاً طريق الضبط الصر في (ص12): "الكسعة: على وزن فُعلة: هي العوامل من الإبل والبقر والحمير". حيث ضبط مصطلح الكسعة عن طريق ذكر ميزانها الصر في. ومنه قوله أيضاً (ص12): "الجارّة: هي الإبل التي تجر بأزمتها، فاعلة، بمعنى مفعولة". فالتعليق بذكر الميزان الصر في للجارّة- وهو الفاعلة- أسهم في بيان ضبط المصطلح، وبقية المعلومات الصرفية، أسهمت في بيان المعنى⁽¹⁾.

واستمر التعليق على شكل المصطلحات، ببيان طرق نطقها عند الشريف الجرجاني في معجمه (التعريفات)⁽²⁾، في مثل قوله (ص102): "الجزء بالضم: ما يتركب الشيء منه ومن غيره... وبالفتح: حذف جزأين من الشطرين".

واللجوء إلى الضبط هنا بالتقييد، أو ببيان حركة الجيم، وإن أدى إلى بيان نطق المدخل نطقاً صحيحاً- فإنه استعمل تمييزاً بين المعانى، وهو القانون المستقر في غالب التفريق بين معانى الأبنية العربية، وهو ما يمكن تخليصه بقولنا: إن الكلمات العربية تعبر عن المعانى المتعددة بالحركات المختلفة، فكان تقييد حركة الجيم وسيلة للتفرقة بين المعانى.

ويفعل ذلك مرة أخرى عن طريق استعمال طريق الضبط الصر في باستدعاء مثال مشهور على الألسنة في قوله (ص179): "الضحكة بوزن الصفرة، من يضحك عليه الناس، وبوزن الهمزة: من يضحك على الناس". ففي هذا النموذج استعمل الجرجاني كلمتين شائعتين، هما: الصفرة

(1) انظر أمثلة أخرى في مفاتيح العلوم: ص14 (أوقية = على وزن أنفية)، و18 (ألية = فعيلة)، و72 (الغرب = بالغين معجمة)، و143 (الكم = بتشديد الميم)، و166 (الأطرية = قال بعضهم بكسره على بناء: زينية)، و207 (الشكل القطع = بفتح القاف وتشديد الطاء)، و213 (الغميصاء معجمة الغين غير معجمة الصاد)، و214 (الفرغان = بإعجام الغين)، و238 (المثنى = بفتح الميم وتخفيف النون).

وقد خلت (الحدود الطبية) لابن هبة الله الطبيب، وغيرها، من أى عناية بمعلومات الضبط؛ لاختصاره وإيجازه الشديد، وقد اكتفى بالوظيفة الأم فقط، وهى التعريف بالمصطلحات من دون التعرّيج على أى من المعلومات الشكلية.

ومثله في ذلك (مقاليد العلوم في الحدود والرسوم)، المنسوب للسيوطي، مع حاجة كثير من مداخله إلى الضبط.

(2) انظر أمثلة أخرى في التعريفات: ص180 (قرطاس = بضم القاف وكسرها)، و184 (الطيرة = كالخيرة وزناً)، و188 (العارية = بتشديد الياء)، و196 (العقر = بضم العين)، و199 (العلاقة = بكسر العين وفتحها)، و210 (الغيبه = بكسر الغين)، و217 (فناء = بالكسر)، و223 (القران = بكسر القاف)، و (القرينة = فعيلة)، و224 (القسم = بفتح القاف)، و252 (المباراة = بالهمزة، وحكمها خطأ)، و255 (المتقابلة = بكسر الباء)، و264 (المخدع = بكسر اليم)، و (المخلص = بفتح اللام = المصفون من المعاصي، وبكسرها المخلصون في العبادة)، و295 (الملك = بكسر الميم)، و303 (المثونة = مفعلة وليست مفعولة)، و329 (الولى = فعيل).

والهمزة؛ لبيان صحة نطق المصطلحين، ثم كان هذا الضبط سبباً للتفرقة بين معنى اسم المفعول المستكن في الأولى، واسم الفاعل المستكن في الثانية.

وقد استمرت العناية بالتعليق على شكل المداخل أو المصطلحات، وازدهرت مع ظهور معاجم المصطلحيات المتأخرة؛ ربما للإحساس بقيمة وظائف من مثل الضبط والهجاء، وربما للتوسعة على المستعملين في العمل بمبدأ التيسير، وربما بسبب من تفتش الضعف في العربية في العصور المتأخرة بعد القرن العاشر الهجري، وربما بسبب من عدم إرادة الإيجاز والاختصار، التي كان العمل عليها في معاجم المصطلحيات فيما قبل القرن العاشر.

ولكن المهم في هذا السياق هو أن وضوح أهمية الوظائف المعجمية المختلفة كان ماثلاً حاضراً في معاجم المصطلحيات في هذه الحقبة التاريخية المتأخرة؛ وهي إما امتداد لما كان حاضراً في تطبيقات المعجمية العامة العربية المزدهرة، وهو الراجح، وإما إرهابها بما سوف تحرص عليه المعجمية المعاصرة في البيئات المختلفة.

وفي هذه المرحلة يظهر معجم (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوي المصري، الذي أظهر عناية بالتعليق على شكل غالب مداخل معجمه في جانب الضبط، وتصحيح النطق، ومن أمثلة ذلك ما يورده في التعليق على مصطلح الاختلاف (ص42): "الاختلاف: افتعال من الخلاف؛ هو تقابل بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه". والتعليق بكلمة افتعال هو ذكر للميزان الصر في للمصطلح، وهي طريقة للضبط استثمرت فيها المعرفة الصرفية لضبط النطق والهجاء، فضلاً عما أشار إليه التعليق من معلومات صرفية من مثل المصدرية، ومن مثل الدلالة على معنى البنية... إلخ.

ومن أمثلة استثمار المعلومات النحوية في ضبط بعض الكلمات قوله في التعليق على مصطلح الأذان (ص46): "قال ابن برى⁽¹⁾: أذن العصر بالبناء للفاعل خطأ، وصوابه، أذن بالعصر بالبناء للمجهول، مع حرف الصلة". فاللجوء إلى التقييد بالبناء للفاعل جاء بديلاً عن مثل قولنا بفتح الهمزة وتشديد الذال المعجمة المفتوحة، واللجوء إلى التعبير بالبناء للمجهول جاء بديلاً لقولنا بضم الهمزة وتشديد الذال المعجمة مع الكسر.

ومن أمثلة عنايته بالتعليق على شكل المداخل بإيضاح معلومات هجائها قول في سياق تعريفه مصطلح الأرض (ص51): "ولا عبرة بقول من قال: سميت أرضاً؛ لأنها ترض بالأقدام؛ لأن الرض مكرر الضاد، ولا همزة فيها". فكان الميل إلى بيان فارق ما بين هجاء

(1) في غلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى/ ص 15، فقرة 8: "ويقولون: أذن العصر وصوابه أذن بالعصر".

الأرض، وما زعم أنه أصل لاشتقاقها، وهو الرض سبباً؛ لرد هذا الزعم ونقضه؛ أي أن التعليق على معلومات الهجاء كان طريقاً لرد بعض الأقوال، ولكنه في الوقت نفسه كشف عن هجاء المدخل.

وهناك أمثلة كثيرة جداً ضبط فيها المناوى مداخل معجمه أو مصطلحاته، مستعملاً طريقة التقييد أو الكتابة، أو النص على كيفية ضبط الكلمة ببيان حركة الحرف من الكلمة من مثل (ص 139): "البغية: بالكسر وتضم: الحالة التي يبغيتها الإنسان".

وقوله (ص 395) "السبح: بسكون الموحدة"، أي بسكون الباء المعجمة من مثل أسفل بنقطة واحدة.

وقوله (ص 472): "الضر: بالفتح والضم: ما يؤلم من الجسم".

وقوله (ص 547): "الفاره: بكسر الراء: الخاذق بالشىء".

ويظهر من بعض هذه الأمثلة عدم كفاية طريقة الضبط بالتقييد في مثل المثال الأخير؛ إذ كان حقه أن يزيد فيقول المهمل؛ منعاً لتصحيفها بالزاء المعجمة.

كما لجأ المناوى في بعض الأحيان إلى طريقة الضبط الصر في أي باستدعاء كلمة شهرة، واتخاذها معياراً لضبط المدخل أو المصطلح المعلق عليه، يقول (ص 234): "الجذب: كالمحل: وزناً ومعنى، وهو انقطاع المطر، ويبس الأرض".

ولسنا نبالغ إذا قررنا أن العناية بمبدأ الضبط والهجاء، وتنوع أشكال هذه العناية - قد استقر، وصار أصلاً لا يفرض فيه مع ظهور معجم التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى⁽¹⁾.

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالتعليق على شكل المداخل في باب الضبط وتصحيح النطق في التوقيف للمناوى، ص 27: (الإبان = بالكسر والتشديد: الوقت)، و 28 (الذب = بالتشديد: المرعى)، و 30 (الإبكار = بالكسر: المبادرة لأول شىء)، و 35 (الإجانة = بالتشديد: وعاء غسل الثياب)، و 47 (الإذن = بالكسر: رفع المنع)، و 50 (الأرجل = الأبيض الرجل من الخيل)، و 51 (الآرفة = بالضم = الحد الفاصل بين الأرضين)، و 52 (الإزاء = بكسر الهمزة = الحداء)، و 57 (الاستطاعة = استفاعلة)، و 59 (العدوى = بالفتح)، و (الإسكة = كسدرة)، و 67 (الإشفاء = بالكسر = القرب من الهلاك)، و 69 (والاصطفاء = افتعال)، و 75 (الإعراب = بالكسر)، و 80 (الآفق = بالمد = البالغ النهاية في الكرم)، و 85 (الكل = بالضم = المأكول)، و 88 (الألف = بكسر اللام = الحق تعالى)، و (وبسكون اللام = كمال العدد بكمال ثالث رتبة)، و 90 (الإمارة = بالكسر = الولاية / وبالفتح = علامة)، و 92 (المسك = بالتحريك)، و 93 (الأم = بالضم = الوالدة / الأصل)، و 94 (الأم = بالفتح = القصد)، و 95 (أمين = بالقصر)، و 98 (الأنس = بالضم)، و 108 (إى = بالكسر = كلمة لتحقيق كلام متقدم)، و (بالفتح = كلمة تفسيرية)، و 109 (الباء = بالمد)، و 115 (البحث = كفلس = الخالص)، و 117 (البخت = الحظ وزناً)، و 117 (بخ = مبنى على الكسر (معلومة نحوية هدفها تصحيح النطق)، و 120 (البدو = كفلس = خلاف الحضر)، و 121 (البدلة = كسدرة / البراح = كسلام)، و 122 (البردعة = بدال مهملة ومعجمة!) و (البر = بالكسر = الخير) و (بالضم =

= القمح)، و123 (البربر = كجعفر)، و (البرهان = كالرجحان)، و125 (البرطيل = بكسر الباء = الرشوة)، و128 (البرز = ويفتح) ومعنى هذا أنها مكسورة)، و133 (أبو بصير = كزغيف = من أساء الكلب)، و134 (البضع = بالضم = جملة من اللحم تقطع/ وبالكسر = قطعة من العشرة)، و (البطر = محرّكاً) و140 (البقعة = بالضم)، و141 (البكاء = بالمد)، و (البلاء = ككتاب)، و146 (البهرج = كجعفر)، و148 (الجسائى = بالياء)، و153 (البيعة = بالفتح = بذل الطاعة للإمام/ وبالكسر مصلى النصرى)، و154 (البيين = بالفتح = وصل وفرقة/ وبالكسر = ما انتهى إليه البصر من حدث)، و159 (الثبيت = التفعيل)، و163 (الحرمة = بالكسر = المنع للدناءة/ وبالضم = المنع للعلو)، و164 (التحفة = بضم التاء وفتح الحاء)، و170 (الترجيح من رجح بالثقل)، و173 (الترك = بالضم)، و177 (التشكيك = بالشدة والضعف)، و210 (التنفس = إدخال النفس بالتحريك)، و218 (التيه = بالكسر/ التيهاء = بالفتح والمد)، و219 (ثبت = بسكون الباء = للثبت في أمورهِ ويفتحتين = للعدل الضابط)، و222 (الثقل = كقفل)، و (الثكول = فعول)، و228 (جبار = فعال)، و231 (الجبلة = بالكسر والتشديد = الطبيعية)، و232 (الجنان = بالضم)، و235 (الجد = بالكسر ضد الهزل)، و236 (الجدى = بالفتح ويكسر = ذكر ولد المعز)، و237 (الجدع = بالكسر = ساق النخلة)، و (الجريرة = فعيلة)، و (الجرة = بالكسر = ما يخرج البعير فيجتره) و238 (الجرس = كفلس) و239 (الجرم = بالضم = اكتساب الإثم)، و (لا جرم = بالتحريك = لا بد)، و240 (الجرية = بالكسر = حال الجريان)، و241 (الجزاف = بالكسر = بيع مجهول الكيل)، و (بالضم = المساهلة)، و242 (الجزع = محرّكاً = الحزن)، و244 (الجسر = بفتح أو كسر = المعبر)، و245 (الجشاء = كغراب = صوت وريح يخرج من فم الشبعان)، و246 (الجعالة = بثلاث الجيم)، و247 (الجفاء = بالضم = ما يرمى به الوادى إلى جوانبه/ وبالفتح = الغلط في العشرة)، و248 (الجلسة = بالفتح للمرة/ وبالكسر للنوع والحال (الهيئة)، و265 (الجبأ = بالتحريك = خاصة الملك)، و268 (الحجة = بالضم = البرهان) والمحجة = بفتح الميم = جادة الطريق)، و271 (الحذر = محرّكاً)، و277 (الحزن = بالفتح = الأرض الخشنة/ وبالضم = الغم)، و281 (الحصباء = بالمد = صغار الحصى)، و289 (الحقو = بفتح = موضع الإزار)، و306 (الخبر = بتحريك = الحديث المقول/ وبضم فسكون = العلم بالشئ من جهة الخبر/ وبالكسر = المعرفة بالباطن من الأمور)، و307 (الخليل = محرّكة = الفساد الذى يلحق الإنسان)، و308 (الخدر = بتحريك = استرخاء العضو)، و309 (المخلد = بثلاث الميم = بيت في بيت لحفظ الأشياء)، و319 (الخطل = بفتح الحاء المعجمة والطاء المهملة = فاسد القول)، و336 (الخمرة بالضم لغرفة = حصر صغير)، و334 (الدّحر = بفتح فسكون = الإبعاد)، و355 (الربع = بضمّتين وسكون الثانى تخفيف)، و361 (الرخصة = كغرفة)، و362 (الردئ = كفعيل)، و366 (الرضوان = بكسر الراء وتضم)، و376 (الرهن = بفتح ثم سكون)، و377 (الروح = بالفتح = ما تلذّ به النفس/ وبالضم = اسم للنفس)، و383 (الزبد = بفتحتين = رغوة البحر/ الزبد = كقفل = ما يخرج من اللبن بالمخض)، و395 (السيح = بسكون الموحدة = المر السريع)، و396 (السبط = بالكسر = ولد الولد)، و405 (السعيد = فعيل)، و406 (السقر = بفتح فسكون = كشف الغطاء/ وبكسر فسكون = الكتاب/ وبفتحتين = الخروج للارتحال)، و408 (السمقط = بالتحريك = الخطأ)، و413 (السلم = بكسر فسكون = الصلح)، و436 (أشكل = بالألف)، و441 (الشوى = كالنوى = الأطراف)، و473 (الضرب = فعيل)، و479 (الضبع = بفتح الموحدة = الدنس)، و507 (العدو = بفتح فسكون = التجاوز)، و511 (العرين = فعلين بكسر الفاء)، و353 (الغذاء = بالمد)، و572 (القبض = معجمة = إكمال الأخذ/ بمهملة = التناول بأطراف الأصابع)، و577 (القدوة = بالكسر والضم = الاقتداء بالغير)، و584 (القصم = بالقاف = كسر الشئ في طولهِ)، و587 (القطر = ويقال قتر بالتاء)، و626 (ألمح = بالألف)، و663 (المطهرة = بكسر الميم وفتحها = كل إناء يتطهر به)، و667 (المغص =

ومثل ذلك الاهتمام بالتعليق على ما يتعلق بجانب ضبط النطق - نراه في معجم الكليات لأبى البقاء الكفوى، الذى يقول مثلاً فى تعليقه على صحة نطق (الأب) ص28: "الأب" بالفتح والتشديد: ما رعته الأنعام".

حيث قيد ضبط هذه الكلمة عن طريق النص على ذلك كتابة، بيان فتح الهمزة، وتشديد الباء الموحدة، ويستعمل طريقة الضبط بالمثال الشهير فى قوله (ص33) "الإيالة: ككتابة: السياسة". ويقول فى تعريف (ص41): "الأثال = كسحاب و غراب: المجد والشرف". ففى هذين النموذجين يتضح أن الكفوى دل أن المدخل (الإيالة): مكسور الهمزة مفتوح الياء المثناة التحتية، عن طريق الإحالة إلى كلمة مشهورة؛ لتصحيح نطقها على الألسنة، وهى كلمة الكتابة التى استعملها مثلاً لضبط المدخل الذى يعلق عليه.

وفعل ذلك فى الدلالة على أن المدخل (الأثال): له نطقان، عن طريق التمثيل على هذا النطق بكلمتى: سحاب و غراب، فدل ذلك على أن الأثال يمكن نطقها بفتح الهمزة والثاء، أو بضم الهمزة وفتح الثاء معاً!

كما استعمل الكفوى فى ضبطه لكثير من مداخل معجمه طريقة الضبط بتقييد حركات الحرف التى يرى حاجتها إلى ذلك، عن طريق توظيف بعض المعلومات الصرفية فى مثل قوله (ص35): "أنته على الأمر بالقصر = وافقته". فاستعمال تعبير بالقصر معناه عدم مد الصوت بالهمزة، وهى طريق لتصحيح النطق والهجاء، ويقول فى مثال آخر (ص35): "أتبع: بقطع الألف = بمعنى اللحق". واستعمال مصطلح قطع الألف له أثره فى ضبط نطق همزة هذه الكلمة من جانب، وفى تصحيح هجائها أيضاً.

والغالب على ضبطه للكلمات استعمال طريقة الكتابة، أو تقييد ضبط حروف الكلمات، بالنص على حرركاتها وسكناتها كتابة، كما مر فى أول مثال هنا⁽¹⁾.

= بسكون = وجمع بالأمعاء/ والفتح عامى)، و671 (المقلة = كخرقة = شحمة العين التى تجمع سوادها وبياضها)، و723 (الورطة = بسكون الرء = الضيق)، و749 (اليسرة = بالفتح = الجهة)، وغير ذلك من الأمثلة.

(1) انظر أمثلة أخرى فى الكليات، للتعليق على شكل المداخل ببيان ضبطها ما يلى، ص28: (إبان = بالكسر والتشديد = حين)، و (الإياب = بالضم = معظم السبل)، و33 (الإبلة: بالكسر: العداوة، وبالضم = العاهة)، و35 (الإتباع = بالتخفيف = اللحق)، و40 (الجرح = بالضم والتسكين)، و (الأثرة = بالضم = المكرمة)، و (أثرت = بالمد)، و41 (الأئمد = بفتح الهمزة وضم الميم = اسم موضع)، و (بكسرهما = حجر يكتحل به)، و48 (المستأجر = بفتح الجيم = الأجير) (أجرته = غير ممدود)، و51 (أجمع = بضم الميم = مجموع جمع)، و57 (احتضر = مبنى للمجهول)، و67 (الإدلاج = بالتخفيف = سير أول الليل / وبالتشديد: سير آخره، والدعوى = على وزن فعلى)، و79 (أرنى = بكسر الرء = بصرنى / وبسكوته = أعطن)، و174 (ملحق = الفتح أحسن)، و208 (الأولى = بالفتح)، و246 (البعض = بالضم = الجماع)، و247 (البكاء = بالمد: خروج الدمع مع الصوت/ البكا = بالقصر =

وقد بلغت العناية بمعلومات النطق والهجاء قمتها عند التهانوى في معجمه الموسوعى (كشاف اصطلاحات الفنون)، وفيما يلي أمثلة متنوعة دالة على هذه العناية، ودالة كذلك على تنوع طرق الضبط المتبعة في هذا المعجم.

يقول التهانوى في التعليق على مصطلح الآخر (71/1): "الآخر: بالمد وفتح الخاء المعجمة: اسم خاص للمغاير بالشخص؛ فالقول بمد الألف احتراز من احتمالات أخرى، من مثل تصور قصرها، والقول بفتح الخاء المعجمة احتراز من تصور تصحيفها، لو سكت عن قيد المعجمة؛ لاحتمال التباسها بالخاء، لو لم ينص على قيد الإعجام".

ويقول أيضًا في التعليق على مدخل الآدم (71/1): "الآدم: بالمد والبدال المهملة: رجل أسمر حنطى اللون، واسم نبي هو أب لجميع البشر".

ويقول أيضًا في التعليق على الآمة (74/1): "الآمة: بالألف الممدود، والميم المشددة عند الأطباء: تفرق اتصال يحدث في الرأس ويصل إلى الدماغ".

= دمع)، و248 (البطالة = بالفتح = الشجاعة)، و250 (البطريق وككبريت = القائد الرومى) (وجائليق = بفتح المثناة)، و313 (التجسس = بالجيم = السؤال عن العورات/ والتجسس = بالحاء المغفلة = استكشاف العورات بالنفس)، و323 (الثقل = كالعنب = ضد الخفة/ ثقل = ككرم)، و329 (الثمام = بالضم = نبت ضعيف)، و (الثلة = بالضم = القطعة من الناس/ وبالفتح = القطعة من الغنم)، و344 (الجتان = بالياء المثناة)، و350 (مطبق = بالكسر = ممتد)، و303 (الجزيرية = بالتحريك)، و (الجار = بالضم والتخفيف = الهدر)، و356 (جنف = كفرح = مال عن الحق)، و (الجنابة = بالكسر كالكتابة)، و326 (الحقيقة = فعيلة)، و383 (الطاغوت = على وزن فعلوت)، و389 (الخل = بالكسر = الخلال/ وبالفتح = الحلول)، و398 (الكلف = كالكرم = شدة الحب)، و404 (الحمام = كشداد)، و (الحمام = كهوان = ذوات الأطواق)، و407 (الحنين = بالفتح = الشوق/ وبالتصغير أى = بضم الحاء المهملة وفتح النون وسكون الياء المثناه التحقيق) = واد معروف)، و (الحنان = كسحاب = الشوق)، و454 (مذمة = بكسر الذال من الذمام/ وبالفتح = من الدم)، و479 (الرعا = بالضم = الدم الخارج من الأنف)، و481 (الرواء = بالفتح = الماء العذب/ وبالضم = المنظر الحسن = وبالكسر جمع ريان)، و486 (الزكاء = بالهمز = البناء)، و490 (زهديه = كمنع وسمع وكبر)، و497 (السنة بالضم والتشديد = الطريقة) و499 (السنة = بالكسر والتخفيف = ابتداء العاس)، و539 (الشرب = مثلث الفاء يقصد الشين) = إيصال مالا يتأتى في المضغ إلى الجوف)، و543 (الصباغ = بالصاد، وكذا بالسین = كل شىء اصطبغت به)، و564 (صه = بالتنونين = اسكت تماما/ وبلا تنوين = اسكت)، و571 (الضمير = فعيل = العقل؛ لكونه مستورا)، و582 (طهر = مثلث الهاء = اغتسل)، و610 (وعلم به = كسمع = أدرك)، و627 (علا يعلو = كدعا يدعو = فى المكان)، و654 (عنى به = مبنيا للمفعول)، و669 (الغيبية = بالفتح: الاستتار/ بالكسر = الاغتيال)، و705 (القضاء = ممدود ويقصر = إتمام الشىء)، و730 (القصم = بالقاف = كسر الشىء من طوله)، و803 (المشمت = بالمعجمة والمغفلة = الداعي لأحد بخير)، و853 (الملك = ككتف وأمير وصاحب = ذو الملك)، و910 (النساء = بالفتح والمد = التأخير)، و923 (الوجود من وجد الشىء على صيغة المجهول)، و944 (الوديعة = فعيلة)، و962 (الهراء = بالضم وراء مهملة ممدودا مهمورا = المنطق الفاسد)، و1003 (فعل = كزمن = لمن صار له كال).

ففى كل ما مر استعمال (كشاف اصطلاحات الفنون) طريقة تقييد ضبط تلك المداخل عن طريق كتابة كيفية نطقها؛ احترازًا من التباسها بغيرها.

وعن طريق استعمال مثال مشتهر على الألسنة ضبط (كشاف اصطلاحات الفنون) عددًا آخر من المداخل فى مثل قوله فى التعليق على مدخل الأبنة (90/1): "الأبنة: بالضم وسكون الموحدة، مثل الحمرة". فتعبير مثل الحمرة: المقصود من ورائه تصحيح نطق هذا المدخل على وفاق نطق لفظ الحمرة.

وفى أحيان أخرى يمكن استثارة بعض المعلومات الصرفية لتقود إلى تصحيح النطق، من مثل قوله فى التعليق على مدخل الاتفاقية (97/1): "الاتفاقية: بياء النسبة: هى قضية شرطية متصلة". فالتعليق عليها بأنها بياء النسبة، يمكن أن يقصد من ورائها، نطقها بياء مشددة؛ إذ بياء النسبة مشددة.

ومثل ذلك المثال تجده مثلًا فى التعليق (110/1): على الأحذية عندما يقول: إنه بياء النسبة، أى: لا بد من نطقه بتشديد البياء، لا بتخفيفها.

وفى أحيان أخرى يلجأ إلى ضبط بعض المداخل عن طريق ذكر أوزانها الصرفية، من مثل قوله فى التعليق على مصطلح الاستتباع (143/1): "الاستتباع: هو مصدر من باب الاستفعال"، وهو عند أهل البديع من المحسنات المعنوية، ويسمى بالمدح الموجه". فالتعبير بقوله: إنه من باب الاستفعال، هو فى الحقيقة ضبط عن طريق الميزان الصرفى.

ومثل ذلك قوله فى التعليق على مدخل الاستصناع (104/1): "الاستصناع: هو استفعال من الصناعة". ولاشك أن التعليق بعبارة هو استفعال حقق بعضًا من الوظائف المعجمية، منها الضبط وتصحيح النطق، بالإضافة إلى الإشارة إلى معنى الصيغة؛ أى: الإشارة إلى معنى طلب الصنع.

وقد يجمع التهانوى هذه الطرق مجتمعة فى سياق واحد فى التعليق على بعض المداخل، فى مثل تعليقه على مدخل الأسطوانة (176/1)، حيث يقول: "الأسطوانة = بضم الهمزة، وهى أفعولة، مثل أفعولة". ففى هذا التعليق استعمال للتقييد بكتابة حركة الهمزة، واستعمال للمثال الصرفى فى ميزان المدخل المتمثل فى أفعولة، ثم استدعاء مثال شهير فى النطق على الألسنة، كما فى مثال أفعولة، الذى هو على وفاق أسطوانة، إلى غير ذلك من أمثلة متنوعة⁽¹⁾.

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالضبط والهجاء فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى فيما يلى (176/1): (إسطلاب: بالسین المهملة/ وبعضهم يبدؤها صاءًا: ميزان الشمس)، و211 (الإصبع: بكسر الهمزة وفتح الموحدة: هو نصف سدس المقياس عند الرياضيين)، و213 (الأصل: بفتح الأول وسكون الصاد المهملة: ما يبنى عليه غيره)، و230=

ولم تغب هذه العناية بمعلومات الضبط - التي ظهرت عند أصحاب معاجم المصطلحات - عند خاتمتهم المتمثلة في معجم في جامع العلوم، الملقب بدستور العلماء للأحمد نكري، الذي عاش في القرن الثاني عشر الهجري، وشهد نهايته، مما يرشح ويقوى فكرة استثمار هذه المعجمات للإفادة منها في المعجمية المختصة العربية المعاصرة.

وقد استعملت فيه طرق الضبط المختلفة التي سبق النص عليها سلفاً، وإن كانت طريقة التقييد - بكتابة حركات المدخل أو المصطلحات - هي الطريقة التي غلبت عند الأحمد نكري، يقول في التعليق على مدخل الأخبار (56): "الأخبار: بالفتح جمع خبر، وبالكسر = مصدر من باب الإفعال". ففى هذا المثال قيد المصنف ضبط الهمزة في المرة الأولى بالنص على انفتاحها، وفي الثانية بالنص على انكسارها، ثم زاد الأمر وضوحاً ببيان الوزن الصرفي، وقد أدى اللجوء إلى الضبط وظيفته مهمة، هي التفرقة بين المعاني المختلفة، عن طريق بيان اختلاف الحركات والضبط.

= (الاعتكاف: افتعال: اللبث)، و235 (الإغناء "بالميم" تعطل القوى المدركة والمحركة، و245 (الاقْتِضَاب "بالضاد المعجمة كالاختناج": الانتقال مما افتتح به الكلام إلى الغرض المقصود)، و250 (الأكلة "بفتح الألف وسكون الكاف": علة على صورة قروح)، و293 (الإيضاح = بالضاد المعجمة من باب الإفعال: التوضيح)، و303 (الأيمن بالفتح المثناة التحتية الساكنة = حصول الجسم في المكان)، و309 (البتول = بالفتح وبالمثناة الفوقانية = العذراء)، و223 (البرزخ = بفتح الأول والثالث على وزن جعفر = زمان ما بين الموت إلى النشور)، و340 (البطح = بالفتح وسكون الطاء المهملة عند القراءة = الإمالة)، و351 (البيت = بالفتح وسكون الياء المثناة التحتية = عيال الرجل وبيت الشعر والمنزل)، و362 (التابعي = بالياء المشددة = من لقي الصحابي مؤمناً ومات مسلماً)، و378 (المتبيين = على وزن تفعيل = الكشف)، و414 (الترجمة = فعلله بفتح التاء والجيم = بيان لفة ما بلغة أخرى)، و472 (التطبيق = كالتصريف = الطباقي)، و518 (المنتج = باللام ثم بالتاء ثم بالنون ثم بالجيم = اسم شهر في تاريخ الترك)، و620 (الحجاب = بالكسر والجيم المفتوحة المخففة)، و681 (الحصف = بفتح الحاء والضاد المهملة = الجرمان)، و721 (الحباء بالفتح والياء المثناة التحتانية = انكسار وتغير يعتري الإنسان من تخوف ما يعاب به أو يذم)، و843 (الرجاء: بالفتح والجيم والقصر والمد أيضاً = الطمع)، و960 (السكة = بالكسر والتشديد في الكاف: الطريق)، و1018 (الشرع = بالفتح وسكون الراء المهملة = مجموع ما جاء به الدين)، و1051 (الشيعية = بالكسر وسكون المثناة التحتية = فرقة من كبار الفرق الإسلامية ناصروا علياً، وقالوا بإمامته بعد النبي صلى الله عليه وسلم) 1053/20 (الصاحب = بالحاء المهملة = الصديق)، و1056/2 (الصبا = بفتح الصاد والباء الموحدة وقصر اللف = ريح ربيعية من جهة الشوق)، و1103 (الصوم وبفتح الصاد وسكون الراء الإمساك المخصوص)، و1206 (العلة = بالكسر وتشديد اللام = المؤثر في أمر ما)، و1315 (القسم = بفتح القاف وسكون السين = التسوية بين الزوجات)، و1420 (المؤمن = على صيغة اسم المفعول من التفضيل = الحديث الذي يقول الراوي في إسناده حدثنا فلان أن فلان)، و1545 (المشبهة = على صيغة اسم الفاعل من التفضيل = فرقة إسلامية شبهوا الله بالمخلوقات سبحانه)، و1659 (المنطق = وضم الميم وكسر الطاء = عند المهندسين المقدار الموضوع للتمييز التقديري)، و1756 (الوتر = بكسر الواو وفتحها وسكون التاء المثناة الفوقانية = خلاف الشفع)، و1805 (الولاء = بالكسر = المتابعة).

ويقول في التعليق على مدخل (الأضحية) (127): "الأضحية = بضم الهمزة وكسرها: على أفعولة، وفي الصحاح (ضحى 2407/6) عن الأصمعي = أن فيها أربع لغات: أضحية بضم الهمزة وكسرها؛ كالأوقية، وضحية... كهديه، وأضحاة: كأرطاة).

ففى هذا التعليق المطول وفاء بمعلومات النطق لهذا المصطلح الفقهي، مستعملاً فيه طريق التقييد بالنص على الحركات التى رأى المعجم حاجتها إلى الضبط، وطريق التمثيل بالمشهور من النماذج على الألسنة، وهو ما يحقق اختصاراً وإيجازاً، مقارنة بالحيز المكاني، الذى يشغله تقييد الحروف بالنص على حركاتها أو ضبطها.

ويقول فى التعليق على مدخل (الأماره) 157: "الأماره: بالفتح وتشديد الميم: فرح من الباعثة التى هى القوة المحركة، وبدون التشديد لغة = العلامة". ففى هذا التعليق بين معجم (جامع العلوم) ضبط المدخل عن طريق كتابة حركات الهمزة، وبيان ضبط الميم وكيفية نطقها، ثم فرق بين المصطلح الأول (الباعثة) والثانى، عن طريق التفرقة أولاً بين ضبط كل منهما.

وإذا كان الغالب على جامع العلوم ضبط الحرف أو بعض الحروف من الكلمة - فيما يرى أنه محتاج إلى ذلك - فإنه يخالف طريقته تلك عندما يجد كلمة غريبة وغير شائعة، فينص على ضبط حروف الكلمة كاملة، فى مثل تعليقه على المدخل (بنطاسيا) (220)، إذ يقول: "بنطاسيا: بتقديم الباء الموحدة وكسرها، وسكون النون، وكسر السين، وفتح الياء: لغة يونانية، بمعنى لوم النفس، اسم للحس المشترك". ففى هذا التعليق ضبط لكل حرف منها ضبطاً دقيقاً، لا مدخل لالتباسه بغيره، والسكوت عن حركة الطاء سببه أن الفتح فيه ميسور تقديره؛ لأنه متبوع بألف مد، لا يمكن أن يأتى معها إلا الفتح، وفى التعليق أيضاً بعض معلومات الهجاء، نراه فى النص على تقديم الباء، ولعلها طريقة قديمة يمكن أن تقوم مقام الكتابة الصوتية المعاصرة، التى تهدف إلى ضبط النطق وتصحيح الكلمة، ولا سيما فى المعجمية الثنائية.

ويقول فى التعليق على مصطلح (البيين) 224: "البيين: بفتح الأول وتشديد الثانى: "لغة": الظاهر كمال الظهور". ففى هذا التعليق نص الأحمـد نكرى على ضبط الباء الموحدة التحتية فعال، بفتح الأول اختصاراً، وتوفيراً لكلمات الضبط التى فصلناها؛ لذلك على مراده، وهكذا فعل فى النص على ضبط الياء المثناة التحتية، بقوله بتشديد الثانى؛ تحقيقاً للغرض نفسه⁽¹⁾.

(1) انظر أمثلة أخرى للتعليق على المدخل بمعلومات الضبط والهجاء وتصحيح النطق فى جامع العلوم / 12: (الأبصار بالفتح = جمع بصر/ وبالكسر = مصدر / أبصر)، و23 (أبو مضر = بفتح الميم وفتح الضاد المعجمة = أستاذ الزمخشري)، و27 (الإجارة = بالكسر فعالة بمعنى الأجرة)، و28 (الجرم = بكسر الجيم = الفلك)، و32 (الأحد = بفتح الهمزة والحاء المهملة = غير المتعدد)، و79 (الإذن = بالكسر = الإعلام)، و134 (الأعلام = بالفتح جمع =

والملاحظ من تتبع هذه العناية بالتعليق على شكل المداخل، أو بالتعليق على بعض ألفاظ المعلومات المستعملة تحتها في سبيل الشرح، أو التعريف- أن وظيفة بيان الضبط، وتصحيح النطق، وبيان تهجئة كثير من الألفاظ في معاجم المصطلحيات، تحققت بأجلى صورها.

وقد تنوعت أشكال بيان هذا الضبط ما بين ضبط تقييدى بكتابة ضبط حروف كلمات المداخل- وهو الشكل الذى غلب على طرق بيان صحة النطق- وبين ضبط نحوى، باستعمال بعض المعلومات النحوية؛ بغرض بيان تصحيح النطق لا غير، وبين ضبط باستثمار المعرفة الصرفية من ميزان صرفي، أو نوع اشتقاق؛ بغرض الضبط، وبين استدعاء أمثلة من مشهور الألفاظ الدائرة على الألسنة؛ ليتحرر بها ضبط المدخل، أو اللفظ المشكل المحتاج إلى الضبط.

والحق يقتضينا أن نقرر أنه مع الإقرار بوفرة معلومات ما تحت المداخل التى كان شغلها الأكبر الوفاء بضبط الكلمات، أو تصحيح نطقها، أو هجائها- فإن هذه المعرفة جاءت غير منضبطة بقواعد حاسمة ولا مطردة، كما كانت هذه المعلومات غير خاضعة لمنهج بعينه، بمعنى أنها كانت خاضعة لإحساس المعجمى صاحب المعجم، صحيح أنه يمكن عزو هذا الإحساس إلى روح العصر، وطبيعة المستعملين في عصر ما من العصور، لكن ذلك الإحساس مع فرض ظهوره بتأثير من روح المستعملين- لم يكن واضحًا ولا محدد القواعد ولا المعالم.

ومن ناحية أخرى، فإن تعدد طرق النص على ضبط الكلمات، وإن كان ظاهره التنوع- لكنه تنوع غير إيجابي؛ إذ لم ينص واحد من أصحاب معاجم المصطلحيات على أسباب لهذا الانتقال

= علم محركات التل والعلامة)، و155 (اللغو = بالغين المعجمة = الباطل) و (الإلف = بكسر الألف الثانى = الأئس)، و157 (أما = بفتح الهمزة وتشديد الميم = حرف شرط)، و194 (الأيان = بالفتح جمع اليمين = وبالكسر من باب الإفعال = التصديق)، و216 (البشع = بفتح الأول وكسر الثانى = كرة الطعم)، و218 (البغاة = كعصاة = المعتدون)، (البغاء = بفتح الأول وتشديد الثانى، فعال من البغى بمعنى الظلم والزنا)، و284 (التماس = المهملة المشددة = الملاقاة بحسب اللمس)، و302 (الثقل = بالكسر وفتح القاف = يستعمل فى المعانى بسكونه = فى الأجسام)، و319 (الجددة = بكسر الجيم وفتح الدال = وجه اللغة)، و321 (الجدعة = بفتح الجيم وسكون الذال المعجمة = بنت خمس من الإبل)، و322 (الجرد = بضم الجيم وسكون الراء المهملة = جمع الأجرد، وهو من لا شعر له)، و334 (الجنائز = جمع الجنائز = وهى بالفتح الميت، وبالكسر = السديد)، و413 (الخلع = بالضم = الفصل من النكاح بأخذ المال)، و534 (الصك = بفتح الأول = وتشديد الثانى: كتابة الإقرار بالمال وملك البائع)، و631 (العمرى = بضم العين وسكون الميم وفتح الراء المهملة بالألف المقصورة على وزن قصوى = اسم لهبة شىء مدة عمر الموهوب له أو الواهب)، و735 (الكر = بضم الكاف وتشديد الراء = اثنا عشر = صاع حجازى)، و876 (المقام = بضم الميم = ظرف زمان أو مكان من أقام)، و954 (الهاوى = من الهوى بضم الهاء وهو الصعود/ وفتحتها وهو النزول).

من طريقة الضبط الكتابي أو التقييدى، إلى طريقة الضبط الصرفى والنحوى والمثالى (أى):
باستعمال مثال شهير).

صحيح أنه بالإمكان أن نفسر لجوء بعض تلك المعاجم إلى نوع ضبط بعينه - وهو الضبط
باستعمال المثال، ربما يكون سبب من إرادة الاختصار والإيجاز، ولا سيما كلما تقدم بنا الزمن نحو
العصر الحديث - لكن ذلك وحده لا يقوم بعبء تفسير ظهور طرق يطول معها الكلام، من مثل
طريقة الضبط ببيان حركات الحروف وسكناتها، بالكتابة الواصفة في هذه المعاجم المتأخرة
نفسها.

لكن هذا التشتت وعدم الاطراد والافتقار إلى المنهجية والانضباط، لا يمكن أن ينال من
قيمة العناية بأصل الوظيفة المعجمية، التى تحققت فى هذا التراث المعجمى الكبير، وربما يكون
وضعه فى سياق عصره مخففاً من حدة هذه العيوب التى تبدت لنا.

* * *